الأمم المتحدة S/PV.7920

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثانية والسبعون

الجلسة **٧٩٢٠**

الثلاثاء، ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة هيلي/السيدة سيسون	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد لامبيرتيني
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد لورينتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيد لاميك
	كازاخستان	السيد صديقوف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	اليابان	السيد كاواMورا

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2017/223)

1709759 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

الإعراب عن التعازي بالهجومين الإرهابيين في مصر

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أتقدم بتعازينا إلى أصدقائنا في مصر. إن ما رأيناه يحدث كان مدمراً لأنه حدث في أقدس الأماكن، حيث يذهب الناس ليشعروا بالأمان وليشعروا بالراحة ويجدوا السكينة. نعرب عن مواساتنا وتعاطفنا مع جميع أبناء شعب مصر، ونتشاطر حزنهم.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2017/223)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي كل من الأرجنتين، إسبانيا، البرازيل، بيرو، شيلي، غواتيمالا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، كندا، كولومبيا، المكسيك وهايتي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة ساندرا أونوري، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيدة جوان آدمسون، نائبة رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/223، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

أعطي الكلمة الآن للسيدة أونوري.

السيدة أونوري (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناني لرئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن على عقد جلسة اليوم بشأن هايتي.

(تكلمت بالفرنسية)

أود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب في القاعة بوجود الممثل الدائم لهايتي.

(تكلمت بالإسبانية)

وأود أن أشكر، على وجه الخصوص، جميع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وجميع الدول الأعضاء المساعدة في عملية تحقيق الاستقرار في هايتي.

(تكلمت بالإنكليزية)

قبل ستة أشهر، وفي أعقاب مرور إعصار ماثيو المدمّر، عندما قدمتُ آخر إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن (انظر S/PV.7789)، دعونا إلى التضامن مع حكومة هايتي وشعبها فيما كافح البلد للإبقاء على مسار العملية الانتخابية، والذي كان أمراً حاسماً في توطيد الاستقرار. واليوم، بفضل النجاح في إجراء الانتخابات في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، تحسّنت آفاق هايتي السياسية لعام ٢٠١٧ وما بعده تحسناً كبيراً، مع فرصة سانحة وحاسمة لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة السياسية التي سبقت الانتخابات. ومكنت الانتخابات من تنصيب المسؤولين المنتخبين مباشرة على جميع مستويات هيكل الحوكمة في هايتي لأول مرة منذ

٢٠٠٦، بما في ذلك النقل السلمي للسلطة إلى الرئيس الثالث المنتخب ديمقراطياً منذ نشر البعثة في هايتي عام ٢٠٠٤.

وعلى عكس الخلل البرلماني المسجّل في عام ٢٠١٥، تم انتخاب جميع أعضاء مجلس النواب الـ ١١٩ وتعيين أعضاء مجلس الشيوخ الـ ٣٠ كلهم ما عدا واحداً. ومن بينهم ٤ نساء، ويعمل المجلس التشريعي الخمسون بانتظام منذ افتتاح السنة التشريعية الثانية في ٩ كانون الثاني/يناير. وقد تولّت السلطات البلدية وظيفتها منذ سنة تقريباً، وبات نشر النتائج النهائية للانتخابات المحلية وشيكاً. وعقب تنصيب الرئيس الثامن والخمسين لهايتي، جوفنيل مويس، في ٧ شباط/فبراير، تولّى رئيس الوزراء جاك غاي لافونتان وحكومته مهامهم بعد تأييد برلماني في ٢٢ آذار/مارس. إن عودة هايتي إلى النظام الدستوري والتشغيل الكامل للسلطتين التنفيذية والتشريعية والحكومة المحلية قد مهّد الآن لمعالجة العديد من التحديات الملحة التي تواجه البلد.

وتسود حالة أمنية مستقرة نسبياً، على الرغم من علامات ضعف مستمرة. إن الشرطة الوطنية الهايتية، وقوامها الآن ١٤ ٠٠٠ فرد، قد أظهرت زيادة في القدرة في تخطيط وتنفيذ العمليات المعقدة، بما في ذلك تأمين الانتخابات، وفي الوقت نفسه أداء المهام الروتينية الأكثر فعالية في مكافحة الجريمة وحفظ النظام العام. ويتعيّن أن تحدث مواصلة تطوير الشرطة الوطنية، بما في ذلك في مجالات الإدارة والرقابة الداخلية ونسبة الشرطة إلى السكان والتغطية الجغرافية، في إطار الخطة الاستراتيجية الخمسية الجديدة للتنمية ٢٠١٧-٢٠٢١ لكفالة استدامة هيئات إنفاذ القوانين.

وتحقيقاً لهذه الغاية سيلزم الدعم الدولي، بما في ذلك من الأمم المتحدة، في نهاية المطاف لتمكين الشرطة الوطنية الهايتية من توفير الأمن لجميع المواطنين الهايتيين. وقد دعوت الحكومة إلى مواصلة تحديد أولويات زيادة التأهيل المهني وتوفير الموارد المالية والمادية للشرطة الوطنية الهايتية، على الرغم من عزمها المبيّن على إعادة تشكيل قوة الدفاع الوطني. إن حفاظ الحكومة على الطابع غير السياسي للشرطة سيكون حاسم الأهمية لمصداقية المؤسسة وقدرتها على خدمة جميع المواطنين الهايتيين.

ولا تزال التحديات السياسية هي العائق الرئيسي أمام التقدم الثابت في إقامة العدل وحقوق الإنسان لترسيخ سيادة القانون حقاً وجعل عمل الشرطة أكثر فعالية مع تهيئة الظروف المؤاتية للاستثمارات الأجنبية والمحلية وإيجاد فرص العمل.

إن نظام العدالة وحقوق الإنسان لا يزال يعاني من أوجه قصور متعددة، بما في ذلك انعدام الثقة الشعبية، والمساءلة، والقدرة المؤسسية المحدودة، وارتفاع معدلات الاحتجاز المطول قبل المحاكمة وظروف الاعتقال اللاإنسانية. وتدعو هذه العيوب إلى تجديد المشاركة التنفيذية والتشريعية على حد سواء لوضع مجموعة شاملة من الإصلاحات التي يمكنها أخيراً معالجة هذه العقبات القديمة التي تحول دون الاستقرار والتنمية. إن إلغاء ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي، في هذا السياق، لأمر مؤسف ولا أزال أهيب بالحكومة أن تعين جهة تنسيق على المستوى الوزاري بشأن حقوق الإنسان والتعجيل بتعيين أمين المظالم الوطني على أساس الشفافية والجدارة، حتى مع استمرار دور الأمم المتحدة في رصد حالة حقوق الإنسان.

وبالمثل، فإن نتائج الإجراءات المتخذة مؤخراً لشغل الوظائف الرئيسية في المحكمة العليا والمجلس الأعلى للقضاء تُنتظر بشغف بوصفها خطوات هامة لاستعادة كامل السلطة القضائية ودعم استقلالها عن السلطتين التنفيذية والتشريعية.

إن حلّ أزمة هايتي السياسية الانتخابية المطولة قد هيّأ الحيز السياسي والاستقرار المؤسسي اللازمين لتضع المؤسسات الديمقراطية في هايتي خطة بناءة وتطلعية لتحقيق نتائج ملموسة تلبي التوقعات المتباينة لشعب هايتي، في أعقاب إعادة الإعمار

بعد الإعصار والحالة الاقتصادية الصعبة، مع معالجة الأسباب الجذرية لضعف الحكم والأزمة السياسية المتكررة. وهذا سيكون حاسماً في تهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق الاستقرار الدائم والتنمية المستدامة، وأيضاً في ضوء تحوّل البعثة.

وفي هذا الصدد، تشجعني دعوات الرئيس والسياسيين الهايتيين والمجتمع المدني وقادة القطاع الخاص دعماً لحوار حقيقي بشأن خريطة طريق ملموسة لتحقيق التقدم في المجالات الرئيسية، بما في ذلك تحديد الأولويات الإنمائية الواضحة وتوطيد سيادة القانون. ومن المهم أن تكون خريطة الطريق هذه مدفوعة بالرغبة في تعزيز تقديم خدمات الدولة والثقة بين المواطنين الهايتيين في المؤسسات الديمقراطية.

وتتطلع الأمم المتحدة في هايتي إلى تكثيف تعاوننا مع جميع الجهات الفاعلة في هايتي فيما تحدد تلك الأولويات الوطنية وتنفذها. وقد أثلجت صدري دعوات شريحة واسعة من المجتمع الهايتي للإصلاح الدستوري، من بين جملة أمور أخرى، لتبسيط الدورة الانتخابية وتعزيز هيئات الرقابة القانونية بغية تحقيق استقرار المؤسسات الديمقراطية في البلد وإصلاح إدارتها.

والتقدم المحرز خلال السنوات الـ ١٣ الماضية في عملية تحقيق الاستقرار في هايتي جدير بالملاحظة. لذلك من المناسب إعادة تشكيل الشراكة فيما بين المجتمع الدولي والأمم المتحدة وهايتي بغية ضمان استدامة ذلك التقدم. ومن هذا المنطلق أوصى الأمين العام بإغلاق بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي خلال ستة أشهر من الآن وإنشاء عملية أصغر لحفظ السلام مع التركيز على سيادة القانون وتطوير الشرطة، مع مساع حميدة قوية وأدوار لرصد حقوق الإنسان.

وبدعم المجلس، سيسترشد الانتقال من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى بعثة أصغر بخطة انتقالية مشتركة ستدعم النقل التدريجي للمهام إلى الحكومة والشركاء الدوليين وفريق الأمم المتحدة القطري. وستكون قيادة الحكومة والملكية المشتركة من العناصر الحاسمة الأهمية لعملية انتقالية مستدامة تدعم تنفيذ توصية الأمين العام لمستقبل وجود الأمم المتحدة في البلد، وكذلك ستكون تحويلا في تركيز دعم المجتمع الدولي بعيدا عن تحقيق الاستقرار إلى التعزيز المؤسسي.

(تكلمت بالفرنسية)

وأشجع رئيس الجمهورية والحكومة الجديدة والبرلمان على تنفيذ برنامج الإصلاحات المؤسسية الذي يهدف إلى تعزيز الحوكمة على جميع المستويات ومعالجة المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأكثر إلحاحا.

(تكلمت بالإنكليزية)

وفي السياق نفسه، أدعو الشركاء الدوليين في هايتي إلى إقامة شراكة جديدة مع السلطات الهايتية والشعب الهايتي وإلى تقديم الدعم لمساعدة السلطات في تنفيذ تلك الإصلاحات بطريقة منسقة تساعد على توطيد المكاسب التي تحققت بالفعل.

وأود أن أشكر جميع زملائي في البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على تفانيهم والتزامهم خلال هذه الفترة الحرجة بالنسبة لهايتي، وأن أشكر جميع شركاء هايتي الدوليين على دعمهم المتواصل في مساعدة البلد على اغتنام هذه الفرصة الاستثنائية لبدء فصل جديد في تاريخ هايتي خلال مرحلة انتقال البعثة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة أونوري على إحاطتها الإعلامية وقيادتها وخدمتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): في البداية، سيدتي الرئيسة، أشاطركم إعرابكم عن التعازي في

الهجوم الذي وقع في مصر. ونقدم العزاء والتضامن والالتزام بمواصلة مكافحة جميع مظاهر الإرهاب والتطرف الهمجي.

وأشكركم على عقد هذه المناقشة بشأن مسألة هايتي. وأود أيضا أن أشكر على وجه الخصوص الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ساندرا أونوري، لا على إحاطتها الإعلامية الشاملة فحسب بل وعلى عملها المتفاني وقيادتها لأنشطة الأمم المتحدة في هايتي.

تؤيد أوروغواي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لبيرو بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي.

ونرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ آذار/مارس (S/2017/223) الذي يقدم النتائج التي خلصت إليها بعثة التقييم الاستراتيجي متعددة التخصصات التي جرت في مطلع شباط/فبراير تحت قيادة إدارة عمليات حفظ السلام. وقد أعد التقييم في لحظة بالغة الأهمية بالنسبة لهايتي، حيث نصب الرئيس المنتخب حديثا في ٧ شباط/فبراير إيذانا بعودة البلد إلى النظام الدستوري. ولذلك نهنئ شعب هايتي والرئيس جوفينيل موييس، ورئيس الوزراء جاك غي لافونتان وفريق الحكومة الجديدة، متمنين لهم التوفيق في هذه المرحلة الجديدة ذات الأهمية بالنسبة لهايتي.

ما فتئت هايتي تواجه صعوبات ضخمة، بما في ذلك الكوارث الطبيعية الخطيرة، وما زالت تتغلب على التحديات العديدة والمعقدة في تعزيز ديمقراطيتها واستقرارها السياسي، وسيادة القانون والشرطة الوطنية الهايتية، وحماية حقوق الإنسان وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولا شك في أن هايتي ما زالت بحاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي للاضطلاع بالإصلاحات الهيكلية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة. ومن الواضح أيضا أن الحالة في هايتي ليست كما كانت قبل ١٣ عاما، عندما شكلت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. والأمن من بين القطاعات التي شهدت تقدما، بما في ذلك زيادة القدرات وتزايد الإعداد المهني للشرطة الوطنية الهايتية.

ونعتقد أن جزءا من مسؤوليتنا يتمثل في تحديد أفضل السبل لدعم هايتي في الوضع الراهن. وفي ذلك الصدد، قدمت بعثة التقييم الاستراتيجي عوامل هامة للتقييم. وتشير تلك إلى أنه لا يوجد سبب اليوم لبقاء البعثة في هايتي بعد ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وتبين أيضا أن الاحتياجات الراهنة للبلد تتطلب نوعا آخر من وجود الأمم المتحدة ونوعا آخر من الدعم. نحن ندرك التوصية بإنشاء بعثة جديدة تضطلع بمهمة رئيسية تتمثل في مساعدة حكومة هايتي في تعزيز مؤسسات سيادة القانون، ودعم وتعزيز الشرطة الوطنية الهايتية ورصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عن الانتهاكات وتحليلها.

إن مسألة الكوليرا في هايتي تستحق اهتماما خاصا. لقد رحبنا مع الارتياح الكبير بنهج الأمم المتحدة الجديد تجاه الكوليرا، وبصفتنا رئيسا لمجموعة أصدقاء هايتي علينا تنسيق الجهود الرامية إلى اعتماد قرار الجمعية العامة ١٦١/٧١، الذي رحب بذلك النهج الجديد. واليوم نرحب بالإشارات إلى الكوليرا الواردة في تقرير الأمين العام، ولا سيما الإشارة إلى الدور السياسي المحدد للبعثة الجديدة المكمل لجهود فريق الأمم المتحدة القطري.

وفي الختام، نود أن نؤكد من جديد على التزام أوروغواي تجاه هايتي وتضامنها معها. وما فتئت أوروغواي تدعم هايتي في الميدان منذ بدأت البعثة عام ٢٠٠٤ إذ أسهمت في وقت نشرها بكتيبتين ووحدة بحرية ووحدة جوية وضباط الشرطة والأفراد. واقتناعا بأن الوجود العسكري غير ضروري في هايتي اليوم، ستسحب أوروغواي قواتها من البلد في ١٥ نيسان/أبريل. وسنقوم بذلك مع إحساس بالوفاء بالمهمة.

وأود أيضا أن أكرر اعترافنا العام بعمل جميع أفراد البعثة، ولا سيما النساء والرجال من بلدي الذين تم أو سيتم نشرهم،

وخالص عزائي للذين فقدوا أرواحهم أثناء أداء الواجب. لقد أثبتوا جميعهم خلال الـ ١٣ عاماً الماضية تفانيهم والتزامهم بتحقيق التعافي والاستقرار في هايتي.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، لقد تكلمتي باسمنا جميعا عندما أعربت عن التعازي لزملائنا في مصر على القتل الإرهابي الهمجي للمصريين الأبرياء. وبالنيابة عن حكومة بلدي، أدين هذا الهجوم الإرهابي الشنيع.

وسوف نواصل الوقوف مع مصر في كفاحها هذا.

إننا نشكر الممثلة الخاصة السيدة ساندرا أونوريه على إحاطتها الاعلامية عن آخر التطورات في هايتي، وعن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ونغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا لها، وكذلك للمدنيين والأفراد العسكريين التابعين لبعثة الأمم المتحدة، على جميع الجهود التي يبذلونها في الاضطلاع بولايتهم لاستعادة بيئة آمنة ومستقرة، بغية توطيد العملية السياسية، وتعزيز المؤسسات الحكومية وهياكل سيادة القانون، فضلا عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان في هايتي.

وفي هذا الصدد، نرحب بتقرير الأمين العام (S/2017/223)، الذي يشير إلى التقدم المحرز في تعزيز الديمقراطية والاستقرار في هايتي. وإجراء الانتخابات الرئاسية بطريقة سلمية ومنظّمة، على الرغم من تحديات ما بعد الإعصار، وتنصيب السيد جوفينيل موييز رئيساً للجمهورية، هما علامة بارزة في استعادة النظام الدستوري في هايتي.

كما نحيط علما بما ذكره التقرير عن التقدم المحرز في الحالة الأمنية عموما في البلد التي ما زالت مستقرة نسبيا على الرغم من التوترات التي لوحظت خلال العملية الانتخابية، من قبيل الاحتجاجات العامة والاضطرابات في بور – أو – برانس وضواحيها. ومن المشجع أيضا أن أداء الشرطة الوطنية الهايتية قد تحسّن في ما يتعلق بمنع الجريمة والاستجابة، فضلا عن إدارة النظام العام، مما ساهم في تهيئة بيئة مستقرة لإجراء الانتخابات.

ومع ذلك، نحن نتفهم التحديات التي لا تزال تواجه الشرطة الوطنية الهايتية، حسبما أبرزها تقرير الأمين العام، أمّا تعزيزها وإضفاء الطابع المهني عليها وإصلاحها فهي أمور ما فتئ العمل جاريا بشأنها. ونلاحظ أيضا وجود تحديات بشأن إصلاح العدالة. لذلك، هناك حاجة إلى الدعم الدولي المتواصل في هذا المجال وفي مجالات أخرى، ونحن ننوّه بالعمل الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة بغرض تقديم المساعدة اللازمة في هذا الصدد. وإثيوبيا هي واحدة من البلدان المساهمة بأفراد من الشرطة في البعثة، ويسرنا أننا ساهمنا مساهمة متواضعة جدا في تلك الجهود.

بعد زلزال عام ٢٠١٠، كان لإعصار ماثيو أيضا أثر مدمر على الشعب الهايتي، مما تسبب بأزمة إنسانية خطيرة. وقد زادها تعقيدا تفشي وباء الكوليرا، ونحن نحيط علما بالاعتذار الذي تقدم به الأمين العام السابق بان كي – مون بالنيابة عن الأمم المتحدة لعدم قيامها بما يكفي من أجل احتواء انتشار هذا المرض. وإننا ندرك الآن أن هناك نهجاً جديداً للتعامل مع هذه المسألة ولمعالجة معاناة الضحايا. ومن المهم للمجتمع الدولي أن يدعم الحكومة الهايتية في جهودها الرامية إلى القضاء على هذا المرض.

إن الإعصار ماثيو وتفشي الكوليرا كان لهما أثر معوّق على اقتصاد البلد. فهايتي تحتاج بالتأكيد إلى دعم طويل الأجل بغية معالجة ضعفها وهشاشتها الاقتصادية. لهذا السبب، فإن انخراط الأمم المتحدة المتواصل أمر بالغ الأهمية. ونحيط علما بتوصية الأمين العام التي تقضي بتقليص بعثة الأمم المتحدة تدريجيا من أجل الحفاظ على المكاسب التي تحققت طوال الأعوام الثلاثة عشر الماضية، وكفالة الانتقال بنجاح إلى بعثة متابعة أخرى لحفظ السلام، تعمل على توطيد السلام عن

طريق تعزيز مؤسسات العدالة وسيادة القانون، فضلا عن دعم القدرة المؤسسية والتنفيذية للشرطة الوطنية الهايتية. لذلك، نحن نؤيد تجديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر أخرى، وللمرة الأخيرة، في سبيل السماح بانتقال سلس.

وإننا ننوّه أيضا بالمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما منظمة الدول الأمريكية، واتحاد دول أمريكا الجنوبية، والجماعة الكاريبية، لدورها الهام في عملية تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في هايتي.

وأخيراً، نحن في أفريقيا نشعر بارتباط خاص مع الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي في الشتات، ونتضامن مع هايتي شعبا وحكومة ونوفر الدعم لها، بينما تسعى إلى تعزيز التقدم الذي أحرز مؤخرا، والتصدي للتحديات العديدة التي تواجه أمّتها.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): وأنا أيضا أود أن أبدأ بالإعراب عن التعاطف نيابة عن بلدي، فرنسا، مع مصر والسويد، اللتين عانتا معا في الأيام الأخيرة من هجمات إرهابية مدانة، وأن أكرر الدعم الكامل لهما من جانب حكومة بلدي.

وأشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة أونوريه، على إحاطتها الاعلامية.

أنني أؤيد البيانين اللذين سيدلي بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وممثل بيرو نيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي.

أود أن أتناول نقطتين في بياني. أولاً، أود أن أعرب عن ارتياحنا إزاء الانتخابات التي جرت مؤخرا في هايتي، التي تبشر بعودة النظام الدستوري وتوفر فرصاً جديدة لمجابهة التحديات التي تواجه البلد. كما أود أن أعرب عن تأييدنا لتوصيات الأمين العام المتعلقة بالطبيعة المتطورة لوجود الأمم المتحدة في هايتي، مما يمنحنا الفرصة لتقييم انجازات بعثة الأمم المتحدة، والتوجه نحو إنشاء بعثة أخرى لحفظ السلام تكون أفضل استعدادا وأكثر ملاءمة لتلبية احتياجات البلد.

وترحب فرنسا باختتام الدورة الانتخابية مؤخرا بعد أن بدأت قبل عدة سنوات في هايتي، وما تبع ذلك من عودة للنظام الدستوري في ٧ شباط/فبراير. ونعتقد أن ذلك كان تطورا رئيسيا في عملية تحقيق الاستقرار في البلد. وهذه التطورات جديرة بالذكر بصفة خاصة لأن الانتخابات جرت في بيئة سلمية عموما. ويمكن أن يعزى نجاحها أساسا إلى الحكومة الهايتية، ولا سيما المجلس الانتخابي المؤقت والشرطة الوطنية الهايتية، حيث أدّت جميعها دورا رئيسيا في تنظيم الانتخابات وتوفير الأمن. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للترحيب بروح المساءلة التي أبداها الرئيس السابق المؤقت جوسيليرم بريفرت، الذي وفى بوعده تجاه بذل كل ما في وسعه لإنجاز الدورة الانتخابية في أقرب وقت ممكن. ومرة أخرى، تهنئ فرنسا بحرارة السيد جوفينيل مويس على انتخابه رئيسا لهايتي، عقب عملية انتخابية شفافة وشاملة وذات مصداقية، فضلا عن البرلمان الذي عمد بسرعة إلى تنصيب جاك غي لافونتان رئيسا للوزراء.

لقد فتحت هايتي صفحة جديدة بعد عدة أشهر من عدم اليقين الناجم عن تأخير الانتخابات بشكل متتال، وباتت لديها مرة أخرى الآن مؤسسات تتصف بالشرعية الديمقراطية الكاملة، بحيث يمكنها أن تتصدى للتحديات اليومية التي تواجه شعبها. ولشعب هايتي والمجتمع الدولي كل الأسباب للترحيب بتلك النتائج. وبوسع هايتي وقادتها التعويل على دعم فرنسا المستمر خلال هذه المرحلة الجديدة، مما سيسمح بتعميق العلاقات وتعزيز التعاون بين بلدينا.

وترحب فرنسا بالتوصيات الواردة في أحدث تقرير للأمين العام (S/2017/223)، الذي يتناول نتائج استعراض التقييم الاستراتيجي الذي أجري في هايتي أوائل هذا العام.

فبعد أكثر من ١٣ عاما على إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، نؤيد تماما فكرة أن الوقت قد حان لتقييم إنجازات البعثة في تحقيق الاستقرار في هايتي، والتحرك نحو استحداث نهج جديد لوجود الأمم المتحدة في هايتي يكون أكثر ملاءمة لاحتياجات البلد والظروف الميدانية، التي تغيرت تغيرا هائلا. وعمل بعثة الأمم المتحدة، التي لا يزال يؤيدها مجلس الأمن، فضلا عن البلدان المساهمة بقوات – التي نشيد بجهودها هنا اليوم – مكّن هايتي من الخروج من حالة الطوارئ التي كانت تواجهها حتى وقت قريب، عن طريق استعادة بيئة آمنة نسبيا، والمشاركة في جهود إعادة البناء بعد زلزال عام ٢٠١٠، وتقديم الدعم الكبير إلى الشرطة الوطنية الهايتية، التي يدل تزايد سلطتها على الاستقرار في هايتي. وأود أيضا أن أشير إلى أنه من المهم أن تظل الشرطة الوطنية الهايتية مؤسسة مهنية وغير سياسية ومستقلة، كما أكدت الممثلة الخاصة، وأن تبقى الدعامة الأمنية في هايتي.

وعلى الرغم من المكاسب التي تحققت، لا تزال فرنسا مقتنعة بأن الأمم المتحدة لم تنته بعد من عملها في هايتي. لهذا السبب، نؤيد إنشاء عملية جديدة لحفظ السلام بعد يوم من إنهاء بعثة الأمم المتحدة، تكون أكثر استعدادا وتركز على تعزيز المؤسسات الهايتية في بضعة مجالات رئيسية، وتكون ذات ولاية محددة وجدول زمني للخروج، تمشيا مع الممارسات الجيدة التي نشجع عليها في مجال حفظ السلام.

سيتعين على العملية الجديدة توطيد التقدم المحرز في السنوات القليلة الماضية، ليس فقط من خلال ضمان اضطلاع الشرطة الوطنية الهايتية بالعمل بصورة مستقلة، بل أيضا من خلال تنفيذ بعض المشاريع الرئيسية الجديدة في مجال سيادة القانون، مثل مكافحة الإفلات من العقاب، وتعزيز السلطة القضائية المهنية واستقلاليتها، وإرساء نظام للسجون يتوافق مع احتياجات البلد واحترام حقوق السجناء. ويتعين أيضا رصد حالة حقوق الإنسان بعناية، إذ أن مختلف جوانب تلك المسألة لا تزال تبعث على القلق، وعلى أن تصاحبه توصيات منتظمة. ونتوقع من السلطات الهايتية التعاون الكامل في هذا الصدد، ونحن على استعداد لمواصلة الحوار الثنائي بشأن هذا الموضوع.

أخيرا، سيتعين على العملية الجديدة أن تعمل في الميدان بصورة وثيقة مع فريق الأمم المتحدة القُطري الذي سيكون من الآن فصاعدا فاعلا وسيتصدر عملية التصدي للتحديات الأخرى، لا سيما عندما يتمثل النهج الجديد للأمين العام في مكافحة الكوليرا. وفرنسا تدعم المرحلة الأولى بوجه خاص، بما في ذلك تقديم تبرع طوعي بقيمة ٠٠٠ ٦٠٠ يورو. ونشجع جميع شركاء وأصدقاء هايتي على ترجمة الأقوال إلى أفعال والمساهمة في هذا الجهد الجماعي لصالح شعب هايتي.

ما انفكت فرنسا منذ وقت طويل تحض المجلس على تحمل مسؤولياته تجاه هايتي باتخاذه القرارات اللازمة لضمان إبقاء مشاركة الأمم المتحدة في الميدان مناسبة وفعّالة قدر الإمكان. إن توصيات الأمين العام بإغلاق البعثة في أقرب وقت ممكن، وإنشاء بعثة خلف تركز على المسائل المتعلقة بالشرطة وسيادة القانون وحقوق الإنسان، توفر لنا الفرصة للقيام بذلك. فتلك التوصيات توطد تنفيذ انتقال مسؤول يرمي إلى الحفاظ على النتائج التي تحققت في السنوات القليلة الماضية مما يظهر قدرة المجلس على التأكد من أن طرائق عمل الأمم المتحدة في الميدان ما زالت تتطور وهدفها الرئيسي التماس أفضل استجابة لاحتياجات السكان المعنيين. ونؤيد هذا النهج تأييدا كاملا.

السيد لورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): أود أولا أن أنضم إلى زملائي في الإعراب عن التعازي لشعب وحكومة مصر، وأدين بشدة الهجمات الإرهابية الأخيرة التي وقعت هناك، ونعرب أيضا عن تعازينا إلى إخواننا وأخواتنا في الصومال في أعقاب الهجمات التي وقعت هناك قبل بضعة أيام.

في البداية، أود أن أشكر الرئاسة على الدعوة في الوقت المناسب إلى عقد هذه المناقشة بشأن الحالة في جمهورية هايتي. نرحب بالسيدة ساندرا أونوري، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ونقدر العمل الدؤوب الذي تقوم به الممثلة وجميع الرجال والنساء في البعثة، من مدنيين وعسكريين وأفراد شرطة، من أجل شعب هايتي من خلال جهودهم لمساعدة البلد في الحفاظ على أمن الناس وتحقيق الاستقرار الطويل الأجل.

ترحب بوليفيا بالهيكل الحكومي الجديد وبالمسؤولين المنتخبين، وأيضا بالنتيجة الممتازة للعملية الانتخابية، وتلك دلالة واضحة على التقدم المحرز نحو تحقيق الاستقرار السياسي الدائم وتوطيد دعائم الديمقراطية في هايتي. ونود أن نؤكد مجددا التزامنا نحو البلد الشقيق في الحاضر والمستقبل. وأخيرا، يشارك بلدي في الجهود التي تبذلها المنطقة والمجتمع الدولي لمساعدة ذلك البلد الشقيق في التغلب على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي استبدت به طيلة عقود من الزمن. ونحن نشجع جميع الجهود المبذولة لتوطيد الاستقرار في البلد وتعزيز تنميته من خلال آليات مستقرة مصممة للمساعدة والتعاون مع السلطات الهايتية.

في ذلك الصدد، نود أن نشدد على أهمية العدالة الجديدة للأمم المتحدة لدعم البعثة التي ستخلف بعثة الأمم المتحدة وينبغي أن تستمر أعمال دعم وتعزيز قوات الأمن الوطنية. لذلك نرى أنه سيكون من المهم أن يواصل مجلس الأمن تقييم الحالة على الصعيد الميداني في هايتي، ولهذا السبب ينبغي أن نعمل مع إخواننا وأخواتنا في هايتي بغية التخطيط لزيارة يقوم بها المجلس إليها لكي يتسنى له الوقوف عن كثب على حقيقة الحالة.

ندعو المجتمع الدولي إلى الاستمرار في تعزيز تضامنه مع الشعب الهايتي. ومن مسؤولية الجميع مكافحة الفقر والظلم، وهما نتاج سلسلة من الظروف التي أثرت على البلد، ليس فقط من حيث عدم الاستقرار السياسي والكوارث الطبيعية ولكن في بعض الحالات حتى من خلال وجود الأمم المتحدة نفسه.

نشيد بالتقدم الذي أحرزته الدولة والبعثة خلال ١٤ سنة وبالقدرة الاستثنائية لشعب هايتي على التكيف. إن الاستمرار في التحسين والتأهيل المهني للشرطة الوطنية الهايتية من شأنه أن يحسن وجود الدولة وهيبتها، وهما أمران هامان أيضا. ومن المهم كفالة استمرار تدفق الموارد المخصصة للمشاريع السريعة الأثر والرامية إلى تعزيز أمن المواطنين ووضع إطار قانوني فعّال لحمايتهم وتمكينهم من ممارسة حقوقهم بالكامل.

مهما يكن من أمر، وعلى الرغم من هذا التقدم، نشعر بالقلق إزاء حالة الكوليرا الوبائية التي ابتُلي بها قرابة ٧٨٨ ٠٠٠ شخص منذ اندلاعها في عام ٢٠١٠ وأودت بحياة حوالي ٩ ٠٠٠ شخص. وهذا يبرز الحاجة الماسة إلى تعزيز المؤسسات الصحية الوطنية لهايتي ونظم المياه والصرف الصحي والقدرة على التصدي للمشكلة. لقد أحطنا علما بجهود الأمم المتحدة للتخفيف من وطأة وباء الكوليرا باعترافها بمسؤوليتها عن التفشي الأصلي له في عام ٢٠١٠، وفي رأينا هذا الاعتراف في حد ذاته ليس كافيا. ويجب على المجتمع الدولي أن ينظر في السُبل الكفيلة بجبر الضرر في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة الأمين العام بالشروع في الاستجابة الطارئة لوباء الكوليرا ونهج الأمم المتحدة الجديدة نحو إطلاق حملة لمكافحة انتشاره.

نود أن نشدد على أنه ينبغي الاضطلاع دائما بالمفاوضات بشأن الولاية الجديدة للبعثة في هايتي بالتشاور والتنسيق مع حكومة البلد والسلطات الجديدة، وينبغي أن تؤخذ أولوياتها في الحسبان وأن تكون هايتي العنصر الوحيد والرئيسي في تقرير مصيرها، ومن دون أي تدخل.

أخيرا، أود أن أكرر ما قيل في الاجتماع الأخير لوزراء الخارجية في البلدان الأعضاء في التحالف البوليفاري لشعوب

أمريكا اللاتينية، ومفاده أننا ندين بالامتنان طوال التاريخ للأمة الهايتية، ونحن ملتزمون بمواصلة تعزيز التعاون معها، وفقا لأولويات الحكومة وفي إطار الاحترام الكامل لسيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

السيد ويلسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثلة الخاصة أونوري على إحاطتها الإعلامية هذا الصباح، وأن أشارك الآخرين في الإعراب عن التعازي لمصر على الهجمات المروعة التي وقعت هناك يوم أحد الشعانين. وقلوبنا معها ونضرع بالدعاء من أجلها.

في البداية، أعتقد أن من المهم أن نشير إلى التقدم الذي أحرزته هايتي على مدى ١٣ عاما. في معظم الأحيان نناقش في هذه الجلسات التطورات الأخيرة الأكثر إلحاحا، ويمكن أن يعني ذلك أحيانا أن بصرنا يحيد عن المسار الكلي للبلدان المدرجة في جدول أعمالنا. وبالنسبة لهايتي، فإن ذلك المسار يأخذ منحى صاعدا. وقد لمسنا الاحترافية والصلاح لدى الشرطة الوطنية الهايتية، وشهدنا تحسنا في القطاع الأمني. وقد شهدنا مصداقية ونزاهة الانتخابات، كما أوجزت من فورها الممثلة الخاصة، مما أدى إلى النقل السلمي للسلطة والعودة إلى النظام الدستوري. لقد شعرنا جميعا بالصدمة عندما ضربت الكوارث الطبيعية هايتي، ولكننا شهدنا أيضا قدرة شعب هايتي في عملية إعادة البناء.

من الواضح أن هذه ليست قصة تقدم متواصل. غير أنه لا يزال يتعين فعل الكثير، ولا سيما من حيث حماية حقوق الإنسان، وتمكين المرأة، وتوسيع نطاق الوصول إلى العدالة، وبطبيعة الحال، تحقيق التنمية في الأجل الطويل. إن المملكة المتحدة، شأنها شأن الكثيرين الآخرين الموجودين في هذه القاعة اليوم، تشعر بقلق بالغ إزاء استمرار وجود وباء الكوليرا في البلد.

لقد ساهمنا بأكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ دولار في الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء التابع للأمم المتحدة، المعني بمكافحة الكوليرا في هايتي. وأحث الآخرين على تكثيف وتقديم المساهمات التي يمكنهم تقديمها، لكي نتمكن معا من تخليص هايتي من هذا المرض المروع بشكل نهائي.

وعلى الرغم من تلك التحديات، فإن هايتي في عام ٢٠١٧ بلد مختلف عما كان عليه في عام ٢٠٠٤، الذي بدأت فيه ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وكما قال الرئيس مويس في خطاب تنصيبه في شباط/فبراير، حان الوقت لأن تغادر البعثة. لقد حققت البعثة الكثير خلال ١٣ عاما. وباسم المملكة المتحدة، أود أن أتقدم بالشكر إلى جميع المشاركين في البعثة، وفريق الأمم المتحدة القطري على عملهم الشاق لتحقيق تلك النتائج.

وأود أن أعرب عن شكري بصفة خاصة لساندرا أونوري على خدماتها كممثلة خاصة لما يقارب أربع سنوات.

ونريد أن نرى الانسحاب التدريجي خلال الأشهر الستة المقبلة، وأن تواصل البعثة الخلف بعضا من عمل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ولكي تكون تلك البعثة فعالة، يجب أن تحصل على أنسب الأفراد والمعدات. وينبغي أن تستند إلى تدريب عالي الجودة، وإلى قيادة ماهرة، إلى جانب المساءلة الواضحة على التقصير وسوء السلوك. وينبغي أن يكون للبعثة الخلف، على غرار جميع عمليات حفظ السلام التي يأذن بها المجلس، استراتيجية خروج واضحة. وينبغي وضع استراتيجية الخروج هذه في بداية البعثة، وليس في نهايتها، وإدراج معايير واضحة تغطي فترة سنتين.

ويعتبر التحليل والتخطيط المشترك مع فريق الأمم المتحدة القطري حاسمين، وكذلك تسليم المسؤوليات التدريجي لكن المستمر إلى حكومة هايتي ومؤسساتها الوطنية. ويتعين على استراتيجية الخروج ومدتها سنتان، وقاية هايتي من خطر حدوث انسحاب مفاجئ أو تم التخطيط له على عجل، أو مأزق بعثة لا تنتهي أبدا. وهذا لا يعني نهاية التزام الأمم المتحدة تجاه هايتي، وليس انتهاء التزام المملكة المتحدة أيضا.

وحتى مع قيادة وصمود شعب هايتي، فإنها ستكون بحاجة إلى الدعم الإنمائي الذي يقدمه المجتمع الدولي لتحقيق السلام المستدام. وتكتسي القرارات التي نتخذها في المجلس، أهمية حاسمة لتحقيق هذا الهدف. ونحن بحاجة إلى اختيار أدوات الأمم المتحدة الملائمة، لتقديم الدعم الصحيح، كما أننا بحاجة إلى إظهار الشجاعة والانضباط لكي نتيح لهايتي الاعتماد على نفسها.

السيد صديقوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، يعرب وفد بلدي عن عميق تعازيه لوفد مصر بعد الهجمات الإرهابية التي وقعت يوم الأحد الماضي، ويعبر عن تعاطفه مع شعب ذلك البلد. وتؤيد كازاخستان مصر في مكافحة الإرهاب.

وأشكر الممثلة الخاصة أونوري على عرضها المفصل لتقرير الأمين العام (S/2017/223). وينضم وفد بلدي إلى أعضاء المجلس الآخرين في الترحيب بالتقدم المحرز في تعزيز الاستقرار والديمقراطية، فضلا عن نتائج الانتخابات السلمية، واستعادة النظام الدستوري في هايتي وتنظيمها بنجاح، رغم التحديات التي تواجه البلد والمواطنين.

ومما يشجع كازاخستان بيان رئيس الوزراء لافونتون، المتضمن سياسة شاملة وطموحة. ويعد إشراك المجتمع الدولي بقوة، ضرورة بديهية لتحقيق التنمية المستدامة في هايتي، مع إيلاء الاهتمام لتحسين الإسكان والمياه والتعليم والمساواة بين الجنسين، وأوضاع السجون ومكافحة الجريمة عبر الوطنية. وعلاوة على ذلك، نرحب بإعلان رئيس الوزراء لافونتون عن إدخال إصلاحات شجاعة، لتنشيط الإدارة العامة، والتصدي للتبذير، وتوجيه الموارد إلى البرامج ذات الأولوية العليا. إن إنشاء دولة مسؤولة، يتم فيها تثقيف المواطنين واسترشادهم بالتضامن الجماعي، يبعث برسالة قوية إلى الهايتيين، وهم يسيرون على مسار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وسيؤدي إنشاء لجان الحقيقة والمصالحة المقترحة بشكل إيجابي إلى توليد الإحساس بالعدالة الاجتماعية والاستقرار.

وتشيد كازاخستان بالدور القيم الذي تؤديه البعثة لتحقيق الاستقرار في هايتي وغيرها من مؤسسات الأمم المتحدة في هايتي، لا سيما فيما يتعلق بتحقيق استقرار البيئة الأمنية، وبناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية. ونؤيد الأمين العام ومجموعة أصدقاء توصيات هايتي، المتعلقة بإنشاء بعثة جديدة متكاملة تركز على الآليات السياسية الشاملة، وسيادة القانون، والعدالة الجنائية، والإصلاحات المؤسسية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان.

وتعتبر المساعدة الإنسانية بالغة الأهمية لبلد دمرته العديد من الكوارث الطبيعية وتفشى فيه وباء الكوليرا. وينبغي تصميم الولاية الجديدة في إطار حوار وثيق مع الحكومة الهايتية والمجتمع المدني. وهذا ضروري بشكل خاص، ونحن ننظر في الدور المستقبلي لوجود الأمم المتحدة استنادا إلى نتائج بعثة التقييم الاستراتيجي، مع مواصلة النظر في إمكانية نقل بعض السلطات من البعثة إلى فريق الأمم المتحدة القطري. ونرى أن الولاية المنقحة ينبغي أن تغطي طائفة واسعة من المسائل، بما في ذلك الاتجار بالبشر والمخدرات، وإدارة الكوارث ورصد حقوق الإنسان. ومع استمرار الدعم الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فإننا نرى مسارا إيجابيا لهايتي، نظرا للأمل والصمود التي أبداهما شعبها.

وينبغي أيضا إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، والقرارات اللاحقة ذات الصلة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وسيضع دعم الأمم المتحدة، وخاصة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، وكذلك المنظمات

الإقليمية مثل منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية، في جملة أمور، الأسس لمنع نشوب التراعات، وبناء السلام والوساطة، من أجل إرساء الاستقرار في هايتي. وستكون مشاركة المجتمع المدني أساسية في تلك العملية.

وتعتقد كازاخستان أنه من المهم أن تكون جزءا من الدعم الدولي المقدم لهايتي، مع الآخرين، وعملت على تحقيق التقدم الذي نشهده اليوم. وساهمت الحكومة بالدعم الإنساني لمواجهة آثار الزلزال المدمر الذي وقع في عام ٢٠١٠. وفي العام الماضي، أيدت كازاخستان مبادرة بعنوان ''قطب الابتكار لمدينة المعارف في منطقة الشمال الكبرى''. والتي تهدف إلى إقامة الهياكل الأساسية للاقتصاد القائم على المعرفة في هايتي، وستضطلع بنفس المهام التي تقوم بها أكبر مراكز البحوث على مستوى العالم، في مجال التكنولوجيا والابتكارات والأفكار الجديدة والتنمية.

وقد انضم بلدي إلى الجماعة الكاريبية بصفة مراقب، ولا يزال ملتزما بتعزيز الشراكة مع البلدان الكاريبية. وبوصف كازاخستان البلد الوحيد في آسيا الوسطى، الذي يتمتع بمركز مراقب في الجماعة، فقد أيدت كازاخستان مشروعين إقليميين يتسمان بأولوية عالية بالنسبة للجماعة الكاريبية. وينطوي الأول على تطوير وإدارة الموارد المائية عن طريق السياسات والإجراءات البرنامجية، ويتعلق الثاني بتقديم الدعم المؤسسي لوزارات خارجية الدول الأعضاء في الجماعة.

وأخيرا، لا بد من بناء القدرات من أجل اتخاذ خطوات جريئة صوب تحقيق الديمقراطية والتنمية المستدامة في هايتي، ونؤيد حكومة هايتي في جهودها الرامية إلى التصدي للتحديات التي تواجهها.

اسمحوا لي في البداية، السيدة الرئيسة، أن أشكركم جميعا على كلمات التعزية والمساندة التي تؤكد وقوفكم بجانب مصر في هذه الأوقات العصيبة. إن هذا العمل الإجرامي الذي راح ضحيته العديد من الأبرياء كما حدث مع قبلهم في أماكن وبلدان أخرى حول العالم، إنما يؤكد أهمية أن نكثف جهودنا جميعا من أجل مواجهة هذه الآفة المقيتة واقتلاعها من جذورها. أود أن أشكر السيدة ساندرا أونوري على إحاطتها الإعلامية وأعرب لها عن تقديرنا ودعمنا لكافة الجهود التي تبذلها وفريقها في هايتي. كما أود أن أنتهز هذه الفرصة لتهنئة حكومة هايتي وشعبها على إجراء الانتخابات الرئاسية في بداية العام الجاري واختيارهم رئيسا جديدا يخطو بالبلد نحو الاستقرار السياسي وانتهاء الفترة الانتقالية وعودة العمل بالدستور. تمر هايتي بنقطة فاصلة في تاريخها. فبالرغم من إحراز تقدم على المسار السياسي، لا تزال هايتي تواجه تحديات جمة على مختلف الأصعدة، بدءا من الوضع الاقتصادي المتأزم مرورا وانتهاء بالتحديات الأمنية والإنسانية. وتؤدي بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي - التي تشارك مصر في مكونها الشرطي - دورا محوريا في مواجهة تلك التحديات، وهو الدور الذي نقدر ضرورة استمراره لحين استكمال بناء قدرة السلطات الوطنية على تولي مسؤولياتها كاملة، لنتجنب دخول هايتي في أزمة جديدة بتعقيدات سياسية وأمنية وإنسانية مختلفة تتطلب انخراطا دوليا جديدا. ومن ثم، فإننا نرى أن تكاتف المجتمع الدولي لدعم هايتي وحشد الجهود لتعزيز قدرة مؤسسات الدولة على النهوض بمسؤولياتها هو أمر حتمي خلال هذه المرحلة الفاصلة التي يعبر خلالها البلد إلى مستقبل أكثر استقرارا. وفي هذا الإطار وبمناسبة النظر في تجديد ولاية البعثة، أود أن أبرز النقاط التالية.

أولا، نؤكد ضرورة النظر في مدى ملاءمة ولاية البعثة واتساقها بشكل عام مع التطورات السياسية والميدانية واحتياجات بناء مؤسسات الدولة. ومن هذا المنطلق ندعم تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لمدة ستة أشهر إضافية يتم بعدها إنشاء بعثة جديدة بمهام محددة.

ثانيا، نؤكد على ضرورة أن تقتصر ولاية البعثة الأممية الجديدة على بناء المؤسسات الوطنية الهايتية، لا سيما مؤسسات سيادة القانون وجهاز الشرطة الوطني وفقا للأولويات والأولويات الوطنية، ومن دون التطرق لأية مهام غير تقليدية أو خلافية.

ثالثا، تقع على الأمم المتحدة مسؤولية أخلاقية، إن لم تكن قانونية، بدعم السلطات الهايتية في مكافحة تفشي وباء الكوليرا. وبالتالي، يتعين أن يتضمن الوجود الأممي المرتقب في هايتي القدرات الضرورية لمكافحة تفشي هذا الوباء.

رابعا، أهمية تعزيز جهودنا خلال الفترة المقبلة لخلق شراكة حقيقية مع كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام، بهدف شمول الدعم المقدم لهايتي كافة الأبعاد السياسية والتنموية والاجتماعية التي تتطلبها عملية الانتقال إلى وضع أكثر استقرارا وتلبية الاحتياجات الرئيسية للمجتمع في هايتي.

وختاما، يجب علينا تجنب اتخاذ قرارات غير مدروسة بدقة لا تأخذ في الاعتبار الطبيعة الخاصة لاحتياجات هايتي والقدرات المطلوبة لبناء المؤسسات الوطنية الهايتية وتمكينها من تولي مسؤولياتها. وإذ أنتهز هذه الفرص لأعرب عن كامل دعمنا لهايتي، فإنني أؤكد على الثقة بقدرة شعبها وحكومتها على تجاوز هذه المرحلة الفاصلة والانطلاق إلى آفاق التنمية والرخاء والاندماج في محيطها الإقليمي.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا نعرب عن تعازينا لزملائنا المصريين فيما يتعلق بهجوم ٩ نيسان/أبريل الإرهابي. لقد برهن مدبرو هذه الهجمات على عدم إنسانيتهم وقسوتهم في تنفيذها. ونحن نؤيد التدابير التي تعكف حكومة مصر على اتخاذها صدها لا هوادة للإرهاب. ونعرب عن تعازينا للأسر المكلومة ونأمل أن يتعافى الجرحى بأسرع ما يمكن.

ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة أونوري، على إحاطتها الإعلامية بشأن نتائج الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبشأن الحالة في البلد. ويسرنا أن نشيد باختتام العملية الانتخابية الطويلة، بإجراء الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، ثم الانتخابات البرلمانية في كانون الثاني/يناير من هذا العام، التي عملت بوضوح على تهدئة الاضطرابات الاجتماعية والسياسية في البلد.

ونرحب باعتزام الحكومة الجديدة في هايتي تعزيز الوحدة الوطنية والسلام والنظام الديمقراطي وكذلك ما أظهرته من استعداد للدخول في حوار بناء مع طائفة واسعة من القوى السياسية لحل المشاكل التي تهم البلد ككل. ويتمثل أحد البنود الرئيسية في جدول أعمال هايتي في دعم نظام الحوكمة على جميع المستويات لصالح التغلب على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي لا تزال تكتسي أهمية، وضمان الاستقرار الطويل الأجل. وفي هذا الصدد، فإننا نعتبر أن موافقة المجلس الوطني على الحكومة المشكلة حديثا خطوة إيجابية صوب إنشاء سلسلة سلطة تنفيذية ناجعة وفعالة، مما سيكفل الإصلاح الذي تخطط له حكومة هايتي.

وفيما يتعلق بالدعم الدولي، نشيد بتوصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لفترة الستة أشهر القادمة والخفض التدريجي للعنصر العسكري، الذي يعمل بشكل كامل في الوقت الراهن. إننا نرى مبررا لإعادة تشكيل البعثة بما يلائم الوضع الجديد، ولكن يجب القيام بذلك بأكثر الطرق حصافة. فمن المهم تفادي حدوث فراغ أمني. ومن غير المقبول تكرار التجربة السلبية المتمثلة في التخفيض التدريجي للبعثة التي سبقتها في العام ٢٠٠٠. وبشكل أعم، نسترعي الانتباه إلى الجوانب التالية المهمة نوعا ما.

على الرغم من أن توصيات الأمين العام ذات الصلة تعكس الاتجاهات الإيجابية على الأرض، فإننا مقتنعون بأن

الحالة لا تزال هشة للغاية. فأمام الحكومة الهايتية والمجتمع الهايتي العديد من المهام الشاقة التي يجب الوفاء بها ويتعين الاستعجال في حلها. ولا أعتقد أنه يمكننا أن نسمي مرحلة ما بعد النزاع على أنها سهلة، كما ذكر مرات عديدة في هذه القاعة، بما في ذلك في جلسة مجلس الأمن مع الأمين العام في ٦ نيسان/أبريل (S/PV.7918)، وهو أحدث مثال على ذلك.

إن زيادة فعالية كيفية اضطلاع حفظة السلام بولاياتهم تعني أن الولايات يجب أن تكون محددة بدقة وأن تكون واضحة وواقعية. ونحن نسترشد بالفكرة المتمثلة في أن بعثة الأمين العام المقترحة الجديدة في هايتي ستواصل العمل بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. غير أن أحكام هذا الفصل يجب أن تطبق فقط فيما يتعلق بالمهام التي يكون التطبيق فيها ضروري ضرورة قصوى. إنني أشير أولا وقبل كل شيء إلى الأمن وحفظ القانون والنظام.

وستواصل روسيا، من جانبها، في إطار الجهود الدولية، الإسهام بالاضطلاع بمجموعة من المهام لضمان الاستقرار والأمن، بغية إعادة بناء البلد تماشيا مع ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أعرب في البداية، السيدة الرئيسة، كما فعلتم في بداية الجلسة، وكما فعل زملائي الآخرون قبلي، عن أعمق تعازينا للوفد المصري ولحكومة مصر وشعبها ولمجتمع المصريين المسيحيين الأقباط على الهجمات الإرهابية العقيمة التي حدثت في يوم أحد غاية في الأهمية للمسيحيين في جميع أنحاء العالم. وللأسف، أعتقد أنه أصبح عادة تقريبا أن نبدأ جلساتنا بتقديم التعازي، الأمر الذي يشير إلى ضخامة تهديد الإرهاب في العالم. ومرة أخرى، أقدم التعازي.

(تكلم بالفرنسية)

أشكر بحرارة الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة أونوري، على إحاطتها الإعلامية وعلى عملها خلال السنوات الأربع الماضية. كما أؤكد على أن إيطاليا تؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

نرحب بانتهاء العملية الانتخابية، وتنصيب الرئيس جوفينيل موييز وتشكيل حكومة جديدة وتجديد المجلس الوطني. وبما أن أن النظام الدستوري قد أعيد إنشاؤه الآن، فإننا نشجع السلطات الهايتية على السعي إلى تنفيذ برنامج إصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي من أجل تعزيز الحالة الأمنية في هايتي ومؤسساتها الديمقراطية والسير على طريق التنمية المستدامة. وأود أن أركز على نقطتين.

أولا، إن هذا منعطف حاسم لهايتي، ويجب أن يكون المجتمع الدولي على استعداد لدعمه بأسلوب فعال ومكيف مع الاحتياجات الفعلية للبلد، بالتعاون الوثيق مع المؤسسات الهايتية. ونرحب، في هذا الصدد، بالتوصيات التي قدمها الأمين العام بشأن انتقال مسؤول لوجود الأمم المتحدة بهدف نهائي يتمثل في ترك هايتي في وضع يمكنها من ضمان أمن مواطنيها وحقوقهم الأساسية ورفاههم.

إننا نؤيد الخفض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في الأشهر الستة المقبلة والاستعاضة عنه ببعثة لحفظ السلام ذات أثر أخف، تركز على سيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان، وهي المجالات التي نتوقع أن نرى فيها إحراز تقدم محدد نحو تحقيق الاستقرار وبناء مجتمع شامل ومرن. والاتفاق الذي توخاه الأمين العام في تقريره (S/2017/223) هو أداة لتيسير هذه العملية ولتنظيم وتوجيه المساعدة من الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة الدوليين.

وتتمثل نقطتي الثانية في أن البلدان والأمم المتحدة في حاجة إلى أن تنتقل اليوم، في تقديم المساعدة، من موقف الاستجابة للطوارئ إلى استراتيجية منظمة لإعادة التعمير والتنمية في المدى البعيد. إننا ندرك التحديات الإنسانية والهشاشة التي تكمن في هذا الطريق.

إن الهايتيين ما زالوا يعانون من العواقب المدمرة لإعصار ماثيو، الذي خرب البلد، ومن الكوليرا منذ ٢٠١٠. وقد احتشد المجتمع الدولي بغية الانضمام إلى القوى الوطنية للتصدي لهذه الأزمات. وقامت إيطاليا، عقب النداء العاجل الذي أطلقته الأمم المتحدة، بالمساهمة في برامج اليونيسيف واللجنة الدولية للصليب الأحمر. ونرحب أيضا بمبادرة الأمين العام الجديدة الرامية إلى تعزيز دعم تدابير مكافحة الكوليرا ومساعدة الضحايا، وهو النهج الذي اعتمدته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر من خلال القرار ٧١/١٦١، الذي شارك بلدي في تقديمه.

ويشكل دعم الأمن، وسيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية؛ وإيجاد نظام قضاء وجنائي عادل وفعال؛ وكفالة المساواة والتمتع بالحقوق الأساسية؛ والقضاء على الفقر المدقع كافة أولويات رئيسية سيتعين على الحكومة الهايتية بشأنها الاضطلاع بمسؤوليتها باسم شعب هايتي. وأود هنا أن أشدد على أهمية زيادة مشاركة المرأة على جميع المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وختاما، اسمحوا لي أن أقول إن دور المجتمع الدولي لا يزال حيويا، أولا وقبل كل شيء في مواصلة بناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية. ويجب على الأمم المتحدة نشر الأدوات المكيفة على نحو أفضل لمساعدة البلد مع الامتناع عن الانسحاب بصورة أسرع مما ينبغي. ويجب توخي الحذر وضمان الاستمرارية حتى لا تقوض الإنجازات التي حققتها البعثة على مر السنين.

ونعتقد أن عملية الانتقال التي خطط لها الأمين العام سوف تكون متوازنة. وستوفر للمجلس بأدوات مناسبة ومرنة ومصممة خصيصا لتوائم الظروف في الميدان واحتياجات المؤسسات الهايتية، تمشيا مع معايير الكفاءة والمسؤولية والوضوح المحددة للولايات في إطار إصلاح عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

وأخيرا، أود أن أكرر التزامنا، من خلال مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي، وكذلك على المستوى الثنائي، بمواصلة الجهود المشتركة والمنسقة لدعم السلطات الهايتية وهي تمضي صوب تحقيق السلام الدائم والديمقراطية الشاملة.

السيد أورينيسو سكاو (السويد) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بضم صوتنا إلى أصوات الآخرين في الإعراب عن بالغ تعازينا لأسر الضحايا، ولأصدقائنا في البعثة المصرية، ولجميع المصريين. ونشارك الآخرين في إدانة هذا الهجوم الشنيع بأشد العبارات.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره وعلى توصيات بعثة التقييم الاستراتيجي. كما أود أن أشكر الممثلة الخاصة ساندرا أونوري على إحاطتها الإعلامية اليوم.

منذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، في عام ٢٠٠٤، تواجه جهود تحقيق التنمية والاستقرار في هايتي تحديات عديدة: عدم الاستقرار السياسي، والهشاشة الاقتصادية، والكوارث الطبيعية. وقد كان التغلب على الدمار الذي سببه زلزال ٢٠١٠ صعبا بوجه خاص. بيد أن أبناء شعب هايتي، ورغم هذه العقبات، أظهروا باستمرار القوة والصمود وتصميمهم على بناء مستقبل أفضل لأنفسهم ولأطفالهم. وقد اضطلعت البعثة بدور هام في دعم جهودهم.

وفي الأشهر الأخيرة، مارس أبناء شعب هايتي حقهم الديمقراطي في انتخاب رئيس وبرلمان جديدين. ونأمل أن تؤدي تزكية الحكومة الجديدة في ٢١ آذار/مارس إلى تضافر الجهود وتجديدها لمعالجة المسائل الأكثر إلحاحا التي تواجه البلد.

وإذ تواصل هايتي فمسيرتها الإنمائية، حان الوقت لكي يتطور دور البعثة وتشكيلتها. وفي هذه العملية، يجب أن نتعلم من أخطاء الماضي؛ ومن المهم أن يتم التخطيط الملائم للبعثة الانتقالية التي الخلف لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ويشمل

هذا التدبير تسليم المهام إلى فريق الأمم المتحدة القطري، في إطار روح جدول الأعمال المتعلق بالحفاظ على السلام.

وسيتطلب الأمر إنشاء وجود متكامل ومتضافر للأمم المتحدة في هايتي، أثناء المرحلة الانتقالية وبعدها، من بغية دعم شعب وحكومة هايتي وهما يعالجان المخاطر القديمة وأسباب عدم الاستقرار. وهذا يشمل التحليل والتخطيط المشتركين على نطاق المنظومة. وسيلزم بذل جهود متواصلة للحد من أوجه عدم المساواة الاجتماعية وإطلاق إمكانات أبناء شعب هايتي من خلال حفز النمو الاقتصادي بغية التخفيف من الضغوط المالية وتعزيز الثقة في المؤسسات الوطنية وقدرتها.

ونرحب بالتركيز القوي في ولاية البعثةالخلف على سيادة القانون وحقوق الإنسان. وبالعمل في إطار استراتيجية متكاملة في جميع كيانات الأمم المتحدة في هايتي، نرى فرصة هامة لتمكين الأمم المتحدة من العمل ككيان واحد بشأن هذه المسائل. ويمكن لجهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون المتصلة بمجالات الشرطة والعدالة والسجون في حالات ما بعد النزاع وغيرها من حالات الأزمات أن تسهم في القيام بدور هام في تنسيق قدرة الأمم المتحدة على العمل ككيان واحد بشأن ولاية سيادة القانون. بيد أن هذه الجهود ينبغي أن يخطط لها النظراء الهايتيون ويتولون زمامها ويأذنون بها. ويجب أن تواصل الأمم المتحدة توفير الدعم المكرس للسلطات الهايتية، بما في ذلك الشرطة الوطنية الهايتية، بغية تعزيز قدراتها.

والعمل الهام الذي تضطلع به البعثة بشأن تعميم المنظور الجنساني ومكافحة العنف الجنسي يجب ألا يضيع في خضم العملية الانتقالية. وسيكون من المهم الحفاظ على التركيز الاستراتيجي، والتنسيق المكرس والميزنة المستهدفة فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية. ونرحب بالتوصية المتعلقة بقيام البعثة الخلف، جنبا إلى جنب مع فريق الأمم المتحدة القطري، بوضع استراتيجة للمسائل الجنسانية والعنف الجنسي والجنساني، فضلا عن دعم التنظيم المنهجي لبرمجة هذه الاستراتيجية في المؤسسات الأمنية والقضائية.

إن الانتخابات السلمية الأخيرة وتنصيب الرئيس مويس وتعيين رئيس الوزراء والحكومة معلم هام لهايتي. وإذ يتولى أبناء شعب هايتي على نحو متزايد زمام مستقبلهم، يجب أن تكون الأمم المتحدة على استعداد لدعم جهودهم. وستظل السويد شريكا ملتزما لهايتي وهي تبدأ هذا الفصل الجديد.

السيد كاوامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): اليابان أيضا تعرب عن خالص تعازيها لأسر ضحايا الهجومين الإرهابيين في مصر يوم الأحد. ونحن نشارك زملاءنا في إدانة هذه الأعمال الشنيعة والإعراب عن تضامننا مع شعب وحكومة مصر.

وأود أن أشكر السيدة ساندرا أونوري، الممثلة الخاصة للأمين العام، على إحاطتها الإعلامية المفيدة للغاية. ونحن على مشارف انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بعد مضي ١٣ عاما، تؤكد اليابان مجددا تقديرها لتفاني وإنجازات الممثلة الخاصة للأمين العام وللبعثة دعما لمستقبل أكثر استقرارا وازدهارا للشعب الهايتي.

وتفخر اليابان بمساهمتها في البعثة بإيفاد حوالي ٢ ٢٠٠ فرد من أفراد قوة الدفاع الذاتي من أجل المشاركة في جهود التعمير بعد الزلزال. ونحيي الرجال والنساء الشجعان من جميع البلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة على جهودهم.

وقد تابعت اليابان الانتخابات والعملية السياسية الهايتية باهتمام كبير، وأحيانا بقلق. ويسرنا أن الانتخابات أجريت بنجاح في نهاية المطاف، على الرغم من تأثير إعصار ماثيو، ونشيد بتولي هايتي زمام هذه العملية. وهذه الانتخابات معلم فيما يتعلق بتعزيز الديمقراطية في هايتي وعودتها إلى النظام الدستوري.

وقد حان الوقت الآن لتقوم هايتي بتعزيز هذا التقدم السياسي بغية إيجاد مؤسسات لسيادة القانون والعدالة تتسم

بقدر أكبر من الفعالية والمساءلة. ويسرنا زيادة قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على استتباب الأمن بشكل مستقل عن البعثة. غير أن الشرطة ليست سوى عنصر واحد من قطاع العدالة وسلسلة الإجراءات الجنائية. فقطاع العدالة في هايتي عموما يتطلب المزيد من الإصلاح، على نحو يحقق التوازن بعناية بين تنمية القدرات وتعزيز الرقابة المدنية.

واليابان تقدر كثيرا عمل بعثة التقييم الاستراتيجي الأخيرة، بينما ننظر في شكل مشاركة الأمم المتحدة في هايتي في المستقبل. ونؤيد توصياتها، بما في ذلك أهمية تعزيز قدرات الشرطة. ويجب دعم هايتي الآن لضمان اكتفائها الذاتي في المستقبل. فبفضل تقدم هايتي ونجاح البعثة تمكن المجلس من الانتقال إلى بعثة جديدة للأمم المتحدة أصغر حجما.

ونؤكد ضرورة توفير ولاية واضحة وموجهة نحو الأهداف لتوطيد المكاسب التي تحققت عبر دعم العدالة، بما في ذلك عن طريق تعزيز سيادة القانون.

لقد أحرزت هايتي تقدما جديرا بالثناء في ظل ظروف صعبة للغاية، غير أن الطريق أمامنا لا يزال طويلا. واليابان ملتزمة بمواصلة دعمها للتنمية في هايتي، بما في ذلك عن طريق تحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية ودعم جهود إعادة الإعمار عقب الكوارث ومكافحة الكوليرا. ونتطلع إلى العمل مع المجتمع الدولي لضمان أن تكون التحسينات التي حدثت مؤخرا أساسا دائما لبناء مستقبل هايتي.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشاطر زملائي الإعراب عن تضامننا مع مصر، ونعرب عن تعازينا لجميع أولئك الذين قُتلوا دون وازع من ضمير في الهجمات الإرهابية الوحشية التي شُنت مؤخرا. ومن المؤسف حقا أننا كثيرا ما نبدأ بياناتنا في هذه القاعة بالإعراب عن التعازي، غير أن علينا الوقوف معا لمواجهة هذا الشر.

وأود أن أشكر السيدة ساندرا أونوري، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، على إحاطتها الإعلامية بشأن الحالة الراهنة في البلد.

ترحب أوكرانيا بانتهاء تلك الفترة الطويلة من عدم الاستقرار المؤسسي في هايتي أخيرا. ونثني على السلطات الهايتية، وخاصة المجلس الانتخابي المؤقت في هايتي والشرطة الوطنية الهايتية على الخطوات الإيجابية المتخذة لاستعادة المؤسسات الديمقراطية. ونرحب بتجديد الجمعية الوطنية وتشكيل حكومة جديدة واعتماد برنامج حكومي يتمحور حول أولويات الأمن والعدالة والطاقة والتعليم والصحة والزراعة وسياسات اللامركزية.

ونهنئ شعب هايتي الذي تمكن من استعادة النظام الدستوري في البلد على الرغم من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها. ومن شأن الاستعادة الكاملة للمؤسسات الديمقراطية في هايتي أن تساعد على المضي قدما وبناء هايتي لجميع الهايتيين على النحو المذكور في خطاب تنصيب الرئيس مويس.

ونشدد على ضرورة توجيه جهود جميع الجهات السياسية الفاعلة على ضمان تحقيق الاستقرار والأمن بوصفهما عناصر حاسمة لتوطيد الديمقراطية. وينبغي أن تشارك جميع القوى السياسية في المجتمع الهايتي بنشاط في هذا المسعى الهام. ولا غنى عن تحقيق الوحدة على أوسع نطاق ممكن لبلوغ أهداف من قبيل تعزيز المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان واحترام حقوق الإنسان ومكافحة الإجرام والعنف الجنسي والجنساني وإنهاء الإفلات من العقاب، فضلا عن ضمان المساءلة. وينبغي أن تمكّن العودة إلى النظام الدستوري في هايتي من تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية العاجلة التي تفاقمت بسبب الكوليرا وإعصار ماثيو بفضل مساعدة المجتمع الدولي.

وتشيد أوكرانيا بالدور الهام الذي ما تزال تؤديه البعثة في كفالة الاستقرار والأمن في هايتي، ويتسم إسهامها في تعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية بأهمية خاصة. ونحن على علم بأن الانتخابات الأخيرة التي جرت في هايتي قد شهدت حوادث قليلة جدا بفضل جهود البعثة والشرطة الوطنية الهايتية والمجلس الانتخابي المؤقت. وعلى الرغم من أن الحالة الأمنية في ذلك البلد الكاريبي ليست مثالية إلا أنه تم إحراز تقدم ملموس خلال السنوات القليلة الماضية.

وعليه، ترحب أوكرانيا بتوصيات الأمين العام بشأن ولاية البعثة. ونتشاطر الرأي القائل بأن الوقت قد حان لإنهاء البعثة والاستعاضة عنها بوجود أقل يركز على تعزيز مؤسسات سيادة القانون ودعم وتطوير الشرطة الوطنية والانخراط في عملية الرصد والإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان. بيد أنه ينبغي أن نتعامل مع هذا القرار بروح من المسؤولية اللازمة واستراتيجية انتقالية مدروسة لتجنب تكرار الأخطاء والإخفاقات السابقة.

ونرى أن من الضروري مواصلة العمل لتعزيز الشرطة الهايتية. ويشدد آخر تقرير للأمين العام (S/2017/223) على المكاسب التي تحققت على مر السنين فيما يتعلق بتطوير قدرات الشرطة الوطنية الهايتية، ومن الضروري في الوقت نفسه مواصلة تعزيز هذا الإنجاز الهام. ونرحب في ذلك السياق بموقف الحكومة الجديدة الذي أعطى أولوية قصوى لتشكيل قوة دفاع وطني مهني. ونود من جهة أخرى، أن نؤكد ضرورة استمرار جهود الأمم المتحدة والوكالات المتعددة الأطراف الأخرى والشركاء الدوليين والإقليميين علاوة على فرادى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الرامية إلى دعم الأمن والتنمية في هايتي في المدى البعيد.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): سيدتي الرئيسة، لقد أظهرتم بلاغة مبينة في تقديم التعازي لزميلنا ممثل مصر باسم جميع أعضاء المجلس. وأود الآن أن أفعل ذلك باسم الوفد السنغالي، مثلما فعلت حكومة بلدي في يوم أحد الشعانين لإدانة حادث القتل البشع للأشخاص المصلين في ذلك المكان المقدس وفي الشهر المقدس أيضا.

وأود أن أشكر السيدة ساندرا أونوري، الممثلة الخاصة للأمين العام، على إحاطتها الإعلامية الممتازة عن الحالة في هايتي. وأود أن أشكرها أيضا على عملها الممتاز على رأس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

لقد أحرزت الحالة السياسية في هايتي تقدما كبيرا خلال الأشهر الستة الماضية، بما في ذلك إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبرلمانية في جو من الهدوء والشفافية والحرية تحت رعاية المجلس الانتخابي الانتقالي. وأثني على الشعب والسلطات الهايتية، وخاصة المجلس الانتخابي المؤقت والشرطة الوطنية الهايتية، على العمل الممتاز الذي أُنجز بطريقة مهنية ونزيهة. وأثني على البعثة أيضا على عملها ومساعيها الحميدة التي أسهمت بقدر كبير في تحقيق الاستقرار والأمن في البلد، وإضفاء المصداقية اللازمة على العملية الانتخابية.

لقد مكنت هذه الجهود المشتركة هايتي من استعادة النظام الدستوري بصورة كاملة بعد عدة سنوات من الأزمة المؤسسية. فقد أُنتخب ونُصِّب الرئيس الجديد، السيد جوفينيل مويس في ٧ شباط/فبراير الذي أُنتخب في الجولة الأولى بأغلبية ٥٦ في المائة من الأصوات، وأجريت الانتخابات التشريعية والبرلمانية في ٢٩ كانون الثاني/يناير، علاوة على تشكيل حكومة رئيس الوزراء جاك غاي لافونتان مقترنة ببرنامج للحوكمة أقره برلمان هايتي. ويدل كل ذلك تماما على تجديد النظام الدستوري في البلد.

وإذ يشيد المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، بالتقدم الكبير المحرز، فإنه يجب عليهما أن يواصلا دعم الحكومة الهايتية مثلما تفعل البعثة من خلال تنفيذ عدة مشاريع ترمي إلى تعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية وسلطة الدولة وتحسين

الظروف المعيشية للسكان في سياق إنساني ما يزال صعبا ومتأثرا بالعواقب التي خلّفها إعصار ماثيو.

وقد تفاقمت هذه الحالة من جراء وباء الكوليرا الذي تفشى في هايتي لسنوات عديدة وترك آثارا مدمرة ينبغي التصدي لها على النحو الواجب من جانب المجتمع الدولي، وخصوصا الأمم المتحدة التي اعترف أمينها العام السابق بان كي - مون علنا بتفشي الكوليرا في هايتي. وتؤيد السنغال النهج الجديد للأمين العام فيما يتعلق بالكوليرا، وتدعو أعضاء مجلس الأمن إلى تعزيز التنفيذ الفعال لهذا النهج بشكل جماعي عبر التعاون الوثيق مع الضحايا والحكومة الهايتية معا.

وهناك ضرورة للمتابعة المنتظمة للحالة في هايتي، خاصة وأنها لا تزال هشة. ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، لا سيما في مجالات الأمن والعدالة وحقوق الإنسان. وينطبق هذا بصفة خاصة على مشروع قانون الإجراءات الجنائية الذي يشكّل عنصرا هاما لقياس تحقيق الاستقرار في البلد. ويجب علينا أن نمنع حدوث فراغ أمني عقب انسحاب البعثة ونحول دون تكرار الأخطاء والإخفاقات السابقة التي أدت إلى نشوء الأزمات الانتخابية والقلاقل العامة على نطاق واسع.

وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي حققته الشرطة الوطنية الهايتية، التي أصبحت الآن أكثر مهنية وفعالية، لا يزال هناك عمل يتعين القيام به فيما يتعلق بالجريمة الناجمة عن استمرار انعدام الأمن خلال الأشهر الستة الماضية، كما تبين الإحصاءات، التي تكشف عن وقوع ٥٤٦ جريمة قتل في الفترة المشمولة بالتقرير، مقارنة مع ٥١٠ جرائم قتل في الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٦. وأذكر أنه خلال الفترة نفسها، تم الإبلاغ عن وقوع ٢٠٠ حالة اغتصاب و ٢٠ حالة اختطاف وقتل ٣٠ ضابط شرطة وتسجيل ٦٣٥ احتجاجا عنيفا.

وفيما يتعلق بولاية بعثة الأمم المتحدة، تؤكد السنغال من جديد ثقتها في السيدة أونوري وكامل فريق البعثة. وتؤيد التوصيات التي قدمها فريق التقييم الاستراتيجي، الذي أجرى أعماله في الفترة من ٦ إلى ١١ شباط/فبراير، فيما يتعلق بتشكيل بعثة جديدة تخلف بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لدى نهاية ولايتها، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر.

وفي الختام، تعتقد السنغال أن هايتي تجد نفسها في مفترق طرق. ولهذا السبب فإننا نحث أعضاء مجلس الأمن على مواصلة إيلاء اهتمام خاص للحالات الإنسانية والأمنية والاقتصادية في هايتي، التي كانت موضع اختبار في السنوات الأخيرة. عندما تولى الرئيس مهامه الجديدة، سلط الرئيس المؤقت المنتهية ولايته جوسيليرم بريفير الضوء على أهمية تقييم الخسائر والأضرار والاحتياجات في أعقاب الإعصار ماثيو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وأكد الرئيس المؤقت بوجه خاص على أن أوجه الضعف البيئي والاجتماعي والاقتصادي تتزايد مع كل يوم يمر، حيث يعيش ٩٦ في المائة من سكان هايتي في ظل تهديد مستمر من العاملين المعروفين جيدا: الجفاف والفيضانات. وأضاف السيد بريفير أنه في إطار مشروع وثيقة الثلاث سنوات ٢٠١٧-٢٠١٩، تحتاج الحكومة إلى تعبئة أكثر من ٩٠٠ مليون دولار من أجل تعزيز الهياكل الأساسية الساحلية، وتأمين النقل والقدرات عبر القطاعات الإنتاجية، بطريقة متسقة، بغية إعادة تنظيم الأراضي الوطنية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمؤسسية.

وفي مراسم تنصيبه، قال الرئيس الثامن والخمسين لهايتي، السيد مويس، إنه بحلول نهاية فترة ولايته البالغة خمس سنوات، ستكون التغييرات التي وعد بها خلال حملته الانتخابية قد أصبحت حقيقة واقعة. وتتضمن تلك الوعود استعادة ثقة الشعب الهايتي في النظام السياسي والطبقة السياسية، وكذلك في طبقة النخبة؛ تعزيز الإدماج والسيادة الوطنية؛ وإعادة توازن الأراضي الوطنية. وهذا هو السبب في أن السنغال تناشد المجلس، من خلالي، مساعدة هايتي التي، كما نراها، أول جمهورية للسود تحصل على

الاستقلال وأول ديمقراطية في أمريكا الجنوبية لها برلمان عمره أكثر من ٢٠٠ عام ومجلس شيوخ عمره ٢٠٧ أعوام. أعتقد أنه على المجتمع الدولي أن يواصل دعم البلد.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): تدين الصين بشدة الهجمات الإرهابية التي وقعت في مصر في ٩ نيسان/أبريل وتعرب عن خالص التعازي للضحايا. وأود أيضا أن أعرب عن خالص التعازي لأسر الضحايا والمصابين. تعارض الصين بحزم الإرهاب بجميع أشكاله وتؤيد بقوة جهود مصر في مكافحة الإرهاب.

وأود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد مناقشة اليوم. لقد استمعت الصين بعناية إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام أونوري.

في شباط/فبراير، بدعم ومساعدة من المجتمع الدولي، أجرت هايتي بنجاح انتخاباتها الرئاسية. وقد بدأت الحكومة الجديدة أعمالها بسلاسة. وتصبح الشرطة الوطنية الهايتية أكثر قوة والحالة العامة في هايتي مستقرة وتظهر فرص جديدة للتنمية على الصعيد الوطني. وتأمل الصين أن تحافظ جميع الأطراف في هايتي بشكل مشترك على هذا الزخم الإيجابي وأن تسهم في الاستقرار والتنمية الشاملة للبلد.

ونأمل أن تحدد الحكومة الجديدة في هايتي مسارا إنمائيا يناسب حالتها الوطنية؛ وتعمل على تسريع وتيرة مشاريع الهياكل الأساسية وقطاع الزراعة وغيرها من قطاعات التنمية الرئيسية بهدف القضاء على الفقر وإيجاد المزيد من فرص العمل، وتحسين سبل المعيشة؛ وتعزز تسوية جميع المسائل الأساسية في هايتي. وتتوقع الصين من المجتمع الدولي، بما في ذلك بلدان المنطقة، مواصلة المساهمة في تحسين الحالة في هايتي، ومساعدة حكومة هايتي في بناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية، ودعم الجهود التي تبذلها الحكومة لتحمل المسؤولية عن صون الأمن والاستقرار الوطنيين. وفي الوقت نفسه، نأمل أن يقدم المجتمع الدولي المزيد من المساعدات الإنسانية لمساعدة المناطق المنكوبة بالأعاصير في هايتي على إعادة البناء.

في الآونة الأخيرة، أوصى الأمين العام غوتيريش بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لفترة نهائية مدتها ستة أشهر، وإنشاء بعثة حفظ سلام خلف أصغر في ذلك الوقت. هذا اعتراف بقدرة الحكومة الهايتية على الحفاظ على الاستقرار ويتماشى مع التطورات على أرض الواقع وتوقعات جميع الأطراف. وتؤيد الصين توصيات الأمين العام وتأمل أن تنسحب بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على نحو منظم، مع ضمان الاستقرار في هايتي.

لقد اضطلعت البعثة بدور هام في صون الأمن والاستقرار في هايتي منذ عام ٢٠٠٤. وتثني الصين على مساهمات البعثة والجهود الإيجابية للسيدة أونوري كرئيسة للبعثة. وتأمل الصين أن يستجيب المجتمع الدولي بفعالية للنهج الجديد للأمم المتحدة في مواجهة الكوليرا من أجل مساعدة هايتي في القضاء على الوباء في أقرب وقت ممكن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ساندرا أونوري، على إحاطتها الإعلامية.

ونشيد بهايتي على الانتقال السلمي للسلطة مؤخرا. كان خطوة هامة صوب الاستقرار والديمقراطية في هايتي. لقد قدم حفظ السلام إسهاما كبيرا في هايتي. وكان دعمه للحكومة أساسيا لكفالة بيئة آمنة ومستقرة. كما قدم مساعدة قيمة في إعانة شعب هايتي على التعافي من عدد من الكوارث الطبيعية، بما فيها زلازل عام ٢٠١٠ والإعصار ماثيو.

ولكن، كما قلت من قبل في المجلس، فإن المقياس الحقيقي لإحراز التقدم في هايتي أو أي بلد لنا فيه بعثة حفظ سلام ليس

بحجم الدولارات المنفقة ولكن بمدى تأثيرنا في حياة الناس الذين نسعى لمساعدتهم. هل انتشلناهم مما يعانون، كأفراد وكأمة؟ هل عززنا الاستقلال؟ هل جعلنا حياتهم أفضل؟ ومن هذا المنطلق نرحب بنتائج بعثة التقييم الاستراتيجي، التي توصي بإغلاق بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في شكلها الحالي بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. سوف ينسحب العنصر العسكري للبعثة وما سيعقب ذلك ستكون بعثة شرطة فقط أكثر تركيزا.

لم تكن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاتي قط جهدا تقليديا لحفظ السلام. لا يوجد صراع أهلي أو اتفاق سلام لرصده. سوف تكرس بعثة الأمم المتحدة الجديدة لدعم العدالة في هايتي جهودها حيث تشتد الحاجة إليها – لدعم سيادة القانون، وتطوير قوة الشرطة الهايتية وحماية حقوق الإنسان.

وفي مناقشتنا يوم الخميس الماضي (انظر S/PV.7918) بشأن استعراض عمليات حفظ السلام، طلبنا من أعضاء المجلس التركيز على الأسس السياسية اللازمة لنجاح بعثات حفظ السلام، بما في ذلك ما إذا كانت المهام الصادر بها تكليف والمفهوم الشامل للبعثة تتسق مع الحقائق السياسية على أرض الواقع. ونعتبر تحويل بعثة هايتي، بما في ذلك سحب القوات العسكرية، بمثابة مثال قوي على بعثات حفظ السلام التي يمكن أن تغير الحالة السياسية في بلد ما.

ونعتقد أن هايتي الجديدة تجسّد المبادئ الأساسية للنجاح الذي وضعناه كجزء من استعراض حفظ السلام. وبفضل الانتخابات الأخيرة في هايتي، فإن السياق السياسي مناسب لهذه البعثة وتعمل السلطات الهايتية جاهدة على تحسين قدراتها. وستعزز البعثة الجديدة من الاستقلال والاكتفاء الذاتي للشعب الهايتي، وستواصل دعم الشرطة الوطنية الهايتية. وقد حددت البعثة أيضاً استراتيجية الخروج من البداية. وهذا سيساعد على ضمان الانتقال السلس للمهام والمسؤوليات في المستقبل.

وبالنظر إلى ما بعد المرحلة الانتقالية للبعثة، يجب أن تركز حكومة هايتي على تعزيز نظامها القضائي ومؤسسات حقوق الإنسان من أجل المساعدة على كفالة الاستقرار الطويل الأجل. وهي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن إنجاز ذلك؛ ولكن يمكنها أن تعول على الدعم المقدم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والولايات المتحدة.

وفيما تمرّ البعثة في هايتي بعملية الانتقال هذه، نشكر رجال ونساء البعثة على خدمتهم ونشكر الحكومة الهايتية على تعاونها. كما نشكر البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في البعثة ومجموعة أصدقاء هايتي على عملهم من أجل تعزيز الاستقرار والتنمية. إن الولايات المتحدة صديق وشريك قديم لهايتي. ونظل ملتزمين بالعمل مع الحكومة الهايتية لضمان الأمن والتنمية الديمقراطية والنمو الاقتصادي للبلد في الأجل الطويل. ونتطلع إلى فصل جديد من النمو والاستقلال وقصة شعب هايتي تتوالى فصولها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل هايتي.

السيد ريجيس (هايتي) (تكلم بالفرنسية): في البداية، ومتابعة لرئيسة المجلس والزملاء الذين سبقوني في التكلم، أود أن أعرب مرة أخرى عن عميق الأسف وخالص التعازي من حكومة وشعب هايتي إلى الصومال والسويد ومصر، حيث أدت الهجمات المميتة في نهاية الأسبوع الماضي إلى وقوع ضحايا أبرياء. وإنني أؤكد للحكومات السويدية والصومالية والمصرية التضامن الكامل للسلطات الهايتية.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مجلس الأمن على دعوة حكومة جمهورية هايتي إلى التعبير عن آرائها وملاحظاتها بشأن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2017/223). وأود أن أعرب بكل امتنان عن تقدير

حكومة هايتي للأمين العام الذي يبدي، في تقريره الأول عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، روحاً من التضامن والالتزام مع شعب هايتي وهو الأمر الذي نشكره عليه جزيل الشكر. إن تقريره الموضوعي والمدروس جيداً والمتوازن، وكذلك توصياته الحكيمة، تشهد له ببعد النظر وكرم الأخلاق المعروفين جيدا عنه.

إن التقدم المحرز في السنوات الأخيرة نحو إرساء سيادة القانون في هايتي، وإن كان محدوداً في بعض النواحي، لا يزال أمراً لا يمكن إنكاره. وهذا التقدم يبرز بجلاء في التقرير. كما تم تسليط الضوء على أوجه الضعف المؤسسية، وكذلك البطء في بعض الإصلاحات الرئيسية. ولا يزال هناك العديد من العقبات على طريق سيادة القانون ووضع حقوق الإنسان في هايتي. ويشدد التقرير أيضاً على التحديات الاجتماعية - الاقتصادية الخطيرة، وآثار انخفاض تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، والحاجة الملحة للأمن الغذائي، وتدهور الحالة الصحية، الذي يتضح من عودة ظهور وباء الكوليرا. بيد أن هناك بصيصاً من الأمل في الأفق.

إن تولّي فخامة السيد جوفنيل مويس منصب الرئيس، في ٧ شباط/فبراير، في ختام عملية انتخابية مضنية ومعقدة ولكنها ناجحة جداً، كان نقطة تحول حظيت بالثناء بالإجماع في الحياة السياسية في هايتي. وكما يشير الأمين العام في تقريره، فقد اتخذت خطوة هامة مع اختتام العملية الانتخابية السلمية والعودة إلى النظام الدستوري. وتم عقد انتخابات عامة لم يجر الطعن في نتائجها. إن النقل السلمي للسلطة، واستعادة البرلمان لوظائفه الكاملة، وشرعية الممثلين المنتخبين، وتعيين حكومة منفتحة تضم بعض المجموعات السياسية الرئيسية الممثلة في المجلس التشريعي، هي عناصر تشكّل الركيزة الأساسية للاستقرار الذي تعمل على توطيده الحكومة الجديدة بقيادة رئيس الوزراء جاك غاي لافونتان.

وأكّد التقرير بحق على النزاهة والاقتدار المهني اللذين أبدتهما المؤسسات الهايتية في هذه الانتخابات. وفي هذا الصدد، لا بدّ من الثناء على دور بعثة الأمم المتحدة في تعزيز قدرات الشرطة الوطنية الهايتية، التي هي بلا شك عنصر أساسي في إرساء مناخ من الأمن والاستقرار. ولا شك في أنه أحد الإنجازات البارزة التي يرجع الفضل فيها إلى البعثة. وحيث أن هدف إيجاد بيئة آمنة ومستقرة - وهو أحد محاور الولاية المسندة إلى البعثة بموجب القرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤)- قد تحقق، يمكننا التغلب على المعوقات الهيكلية ومعالجة المشاكل الخطيرة التي طالما قوضت الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في هايتي، وأعاقت الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد. يقدّم لنا تقرير الأمين العام لمحة عامة عن التحديات المقبلة.

وفي هذا الصدد، فإن رئيس الجمهورية، إلى جانب الحكومة والبرلمان، قد أطلق برنامجاً للإصلاحات المؤسسية للتصدي للتحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الأكثر إلحاحاً، وبخاصة لنقل هايتي من حالة الهشاشة الاقتصادية إلى النمو المستدام. وقدم رئيس الوزراء إلى البرلمان، بروح من الحوار والتشاور، برنامج عمل طموح يهدف إلى تنفيذ عدد من الإصلاحات التي تعتبر أساسية من وجهتي النظر الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك في مجالات الأمن والعدالة وحقوق الإنسان - أي باختصار من حيث توطيد سيادة القانون بالتوازي مع إحياء النمو والتنمية على نحو مستدام. ونرحب في هذا الصدد برغبة الأمم المتحدة العمل بنشاط لدعم أولويات الحكومة والمحاور الرئيسية لخطة عملها عن طريق المساعدة في تنظيم الجمعيات العامة القطاعية للأمة، ضمن أمور أخرى.

وفيما يتعلق بولاية بعثة الأمم المتحدة، هناك توافق تام بين آراء الأمم المتحدة وحكومة هايتي على الانسحاب التدريجي والمنظّم للبعثة بعد ١٣ سنة من العمل في هايتي.

تعتبر الحكومة الهايتية توطيد الإنجازات التي تحققت في مجالي الأمن والاستقرار أساسيا. يجب أن يمكن الانسحاب

التدريجي للعنصرين العسكري والمدني للبعثة المؤسسات الهايتية المعنية من الاضطلاع بفعالية بمهام البعثة. ونتيجة لذلك، يجب أن يوافق الطرفان على جدول زمني للانسحاب لا يمكن أن يسفر عن أي نوع من الفراغ الأمني. وهكذا تستجيب الفترة الانتقالية المقترحة للشواغل المشتركة بضمان امتلاك الشرطة الوطنية للقدرة الكافية على تحمل كامل المسؤولية عن الأمن في البلد مع مرور الوقت ومواجهة كل تهديدات عدم الاستقرار داخل البلد، بغض النظر عن وجود القوات النظامية الدولية.

ولهذا السبب فإن حكومة هايتي تؤيد توصية الأمين العام بشأن تمديد ولاية البعثة لفترة نهائية مدتها ستة أشهر وتمديد الموعد النهائي الأصلي إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. كما تؤيد التوصية إلى مجلس الأمن بأن يشكل تحت اسم جديد وجودا جديدا تركز مهامه أساسا على تعزيز سيادة القانون والشرطة. وفي ذلك السياق، تؤيد حكومة هايتي طرائق الانتقال، بما في ذلك، أولاً، الانسحاب التدريجي ولكن كامل لـ ٣٧٠ ٢ فردا في العنصر العسكري خلال الفترة الانتقالية؛ ثانيا، تخفيض عدد وحدات الشرطة المشكلة وأفراد الشرطة؛ ثالثا، مشاركة البعثة الجديدة في تنفيذ خطة التطوير الاستراتيجية للشرطة الوطنية الهايتية؛ ورابعا، إدماج أنشطة البعثة الجديدة في فريق الأمم المتحدة القطري، مع مراعاة الاحتياجات المتبقية لتحقيق الاستقرار في هايتي، وكذلك دور المساعي الحميدة في دعم الاستقرار السياسي والحكم الرشيد.

والمبدأ الذي سيستند إليه دور الأمم المتحدة ووجودها مستقبلاً في هايتي هو ضمان تحقيق عملية انتقال مسؤولة تعتمد على الإنجازات التي تحققت على مدى الأعوام الثلاثة عشر الماضية وتسمح بمواصلة تقديم الدعم للاحتياجات ذات الأولوية لبناء القدرات وتحقيق الاستقرار في البلد. وحكومة هايتي تلتزم بتلك الرؤية. وستواصل العمل على نحو وثيق مع الأمم المتحدة لكفالة النجاح الكامل للمرحلة الجديدة في تعاونهما. كما تأمل في استجابة المجتمع الدولي على نطاق واسع لنداء الأمم المتحدة لإعطاء زخم جديد للتضامن مع هايتي.

في هذا السياق يهتم رئيس الجمهورية وحكومة هايتي اهتماما كبيرا بإعادة تنشيط الآليات في المجال الإنساني وإعادة الإعمار في المناطق التي ضربها إعصار ماثيو بشكل مأساوي في تشرين الأول/أكتوبر. ولا يزال السكان يعيشون في شح وضيق، ضحايا منكوبين لتعرض هايتي لتغير المناخ. وأكرر دعوة السلطات الهايتية إلى إبقاء مقاطعتي سود وغراند آنس في هايتي على جداول أعمال الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية وشركاء التعاون مع البلد من خلال هياكل دولة هايتي.

وكما فعلنا في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في الجلسةالإعلامية غير الرسمية مع الأمين العام بشأن استراتيجية الأمم المتحدة الجديدة ضد الكوليرا في هايتي، يكرر وفد هايتي القيمة التي توليها حكومة هايتي إلى النهج المؤلف من شقين الذي دعا إليه الأمين العام في القضاء على وباء الكوليرا في هايتي. ويدعو الحكومة بقوة وعلى نحو عاجل إلى جمع الأموال اللازمة لتنفيذ الجزءين الأول والثاني من خطة العمل – حوالي مبلغ ٤٠٠ مليون دولار خلال سنتين – في الإطار الزمني المطلوب.

وحكومة هايتي تغتنم هذه الفرصة لكي تشكر جميع البلدان الصديقة، وأعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وجميع شركاء التعاون مع هايتي على التزامهم المستمر، بطريقة أو بأخرى، في البعثة. ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ساندرا أونوري، ونهنئها على العمل الشاق الذي قامت به لقرابة أربع سنوات.

في هذا المفترق، حيث يتيح مناخ الأمن والاستقرار للشعب الهايتي أن يرى بصيصا من الأمل، تتطلع الحكومة بحماس إلى الدعم المستمر من جميع شركائها في سياق وجود الأمم المتحدة الجديد في هايتي. وتدعو المجتمع الدولي إلى تقديم دعمه الكامل للمهمة الصعبة المتمثلة في إعادة بناء

الهياكل الأساسية في البلد والنمو المستدام والتقدم الاجتماعي والتنمية المستدامة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد سوبرال دوارتي (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تعازينا لحكومة وشعب مصر على الهجوم الإرهابي الذي ارتكب يوم الأحد، الذي أودى بحياة العديد من الأرواح البريئة.

وأشكر الولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة. وأهنئ الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ساندرا أونوري، على إحاطتها الإعلامية، وأؤكد مجددا تقدير حكومتي لقيادتها. كما نقدر مساهمة الممثل الدائم لهايتي، السفير دونيس ريجيس.

وأود أن أبدأ بالثناء على الأطراف السياسية الفاعلة في هايتي وعلى الجهود التي تبذلها قيادة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لدعم العملية السياسية، التي أتاحت إنجاز العملية الانتخابية واستعادة النظام الدستوري في شباط/فبراير الماضي.

وتؤيد البرازيل تقييم الأمين العام الإيجابي بشأن الاستقرار والأمن في هايتي. وفي هذا السياق، نوافق على السحب التدريجي للعنصر العسكري، على النحو الذي اقترحه الأمين العام، بناء على الواقع في الميدان.

وبتخفيض الأمم المتحدة لوجودها العسكري، يجب تكثيف المساعدة الإنمائية. لكن في أغلب الأحيان حين تغادر القوات تحذو حذوها الأطراف الفاعلة الإنمائية والإنسانية والموارد. ويجب أن يتمكن وجود الأمم المتحدة في هايتي في المستقبل من عكس مسار ذلك الاتجاه. ويجب أن يستند إلى مرجع واسع النطاق للعلاقة بين الأمن والتنمية وحفظ السلام وبناء السلام، والحفاظ على السلام وسلامة المرحلة الانتقالية.

وإدراكا منا للإنجازات التي حققتها البعثة، يجب أن نضع في الاعتبار أن عمل الأمم المتحدة في هايتي لم ينته. ولا تزال هناك تحديات كبيرة أمامنا. وفي ذلك الصدد، نرحب بتوصية الأمين العام بأن يتم إنشاء بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في هايتي بعد إمكانية إنهاء البعثة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، بغية مساعدة حكومة هايتي في توطيد مكاسبها من خلال تعزيز المؤسسات الحكومية وتعزيز القدرات الوطنية في مجال سيادة القانون وتطوير الشرطة وحقوق الإنسان.

وقد أظهرت تجارب البعثة إمكانات النهج المبتكرة التي يجب على البعثة الجديدة مواصلة الاضطلاع بها.

وثمة أدوات من قبيل خفض العنف المجتمعي والمشاريع السريعة الأثر لها دور هام في دعم الاستقرار والأهداف الأساسية، وستكون حاسمة لجهة توطيد سيادة القانون في هايتي. كما نكرر دعمنا للأمم المتحدة في نهجها الجديد إزاء وباء الكوليرا في هايتي والتنفيذ الكامل لهذا النهج، بغية مواجهة الزيادة الكبيرة في عدد حالات الكوليرا المشتبه فيها. والمثير للجزع أن ٤٤٠ من أبناء هايتي ما زالوا يموتون سنويا نتيجة هذا المرض.

وما برح المجتمع البرازيلي مؤيدا بشدة لمشاركة البرازيل في بعثة الأمم المتحدة منذ إنشائها. علاوة على ذلك، إن السنوات الثلاث عشرة الماضية هيّأت للبرازيل تجربة فريدة وغير مسبوقة، حيث تولت قيادة قوات بعثة الأمم المتحدة ونشر أكثر من ٣٠ ٠٠٠ جندي، يعملون جنبا إلى جنب مع حفظة للسلام من منطقتنا ومن جميع أرجاء العالم، بغرض دعم السلطات الهايتية في جهودها الرامية إلى كفالة بيئة آمنة ومستقرة لشعبها، ومساعدتها أيضا في إعادة إعمار البلد عقب الكوارث الطبيعية.

وخلال تلك الفترة، حددنا العديد من أفضل الممارسات والدروس المستفادة المتصلة بتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة، حيث يمكن مواصلة مناقشتها واعتمادها في بعثات أخرى

لحفظ السلام، مثل مجموعة أصدقاء هايتي، وتعزيز التنسيق المدني - العسكري في الميدان، واستراتيجيات النُهُج المجتمعية كتدابير لبناء الثقة، والاستخدام المبتكر للوحدات الهندسية، والدور الهام للمرأة في جميع مجالات عملية تحقيق الاستقرار.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام البرازيل وتضامنها مع هايتي لأجل طويل، وكذلك على ثقتنا بعزم شعب هايتي على المثابرة والنجاح في سعيه لتحقيق الاستقرار والديمقراطية والازدهار.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد غونزاليس دي ليناريس بالو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): إن بلدي، الذي للأسف وقع أيضا ضحية للإرهاب، يود أن يكرر للمجتمع الدولي، ولا سيما للبلدان التي عانت من آثاره الوحشية في الأسبوع الماضي، تضامننا واستعدادنا الثابت لمواصلة التعاون في الجهود الرامية إلى مكافحة هذه الآفة. فالضحايا هم الذين يعانون مهما كانت الأسباب التي هوجموا من أجلها، وينبغي أن يدفعنا ذلك جميعا - بما يتجاوز تقديم تعازينا - إلى إظهار وحدتنا وثباتنا لدى تصدينا لوحشية الإرهاب.

وفي ما يتعلق بموضوع اليوم، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2017/223) عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، والممثلة الخاصة للأمين العام في هايتي، السيدة ساندرا أونوري، على إحاطتها الإعلامية. وأغتنم هذه الفرصة لأشكرها على الجهود القيّمة والفعالة التي تبذلها في هايتي بصفتها رئيسة لبعثة الأمم المتحدة طوال سنين.

ونتقدم بالتهنئة الحارة إلى شعب هايتي لاختتام الدورة الانتخابية التي بدأت في عام ٢٠١٥ وعودة النظام الدستوري. وتكرر إسبانيا استعدادها للتعاون مع الحكومة الجديدة في سبيل التغلب على التحديات التي يواجهها البلد. ونرحب بنشر بعثة التقييم الاستراتيجي التابعة للبعثة، ولكننا نأسف لأن الحكومة الجديدة لم تتمكن بعد من تقييم الحالة نظراً للمدة القصيرة جدا على وجودها. والمشاورات الجارية مع الحكومة هي ممارسة جيدة ينبغي أن تستمر، ولا سيما عند الاعداد لمغادرة عملية لحفظ السلام كانت منتشرة في البلد طوال ١٣ سنة.

ونحن نشكر بعثة الأمم المتحدة على جهودها ودعمها لتوصية الأمين العام التي تقضي بمغادرة البلد بطريقة مسؤولة، واستبدالها بعملية جديدة لحفظ السلام، تركّز على تعزيز سيادة القانون، وعلى التدريب المتواصل للشرطة الوطنية الهايتية، وعلى تقييم حالة حقوق الإنسان.

ونود أن نحصل على تفاصيل عن مغادرة البعثة في أقرب وقت ممكن، بحيث يمكن أن تغادر في إطار زمني قصير جدا مدته مجرد ستة أشهر، بالتزامن مع سحب وحدات الشرطة المشكّلة. ولست أتذكر أن مجلس الأمن قد حدد إطارا زمنيا ضيقا كهذا لمغادرة بعثة ما. على أية حال، إن مغادرة البعثة سوف تشكل تحديات كبرى، لأن هذا الوقت حساس جدا في البلد، وينبغي أن تجري العملية بأكبر قدر ممكن من السلاسة.

وفي ما يتعلق بالبعثة التي ستحل محل بعثة الأمم المتحدة، نشجع الممثلة الخاصة للأمين العام على إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة مع الحكومة الجديدة تحضيرا لذلك. ونعتقد أن الولاية التي تقضي بدعم الشرطة الوطنية الهايتية وتعزيز سيادة القانون، والتي يوصي بها الأمين العام، ينبغي أن يُعهد بها إلى البعثة الجديدة. ولا يمكن تحقيقها وإدامتها إلاّ بقيادة الحكومة الهايتية وملكيتها ومشاركتها. بالإضافة إلى ذلك، إن الحفاظ على دور البعثة الجديدة كرادع سيشكل تحديا دون شك، وسيتعين علينا استخدام طائرات مدنية بغرض نشر أفراد إضافيين عند الاقتضاء.

وفي الختام، أود أن أذكّر بأنه على الرغم من المكاسب التي تحققت، لا تزال هايتي بحاجة إلى مساعدة دولية في هذه

المرحلة الجديدة، ويعلم الهايتيون أنهم سيحظون بالتزام إسبانيا الكامل.

الرئيسة (تكلمة بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

السيدة ميخيا فيليس (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): نحن ممتنون لعقد هذه المناقشة اليوم بشأن الحالة في هايتي.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي سيدلي به سفير بيرو بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي.

إنني أشكر، على وجه الخصوص، الممثلة الخاصة أونوري على إحاطتها الإعلامية بشأن تقرير الأمين العام (S/2017/223)، وعلى التزامها الدؤوب تجاه هايتي خلال السنوات الأربع الماضية. الجميع هنا ذكروا أن التقدم المحرز والملموس يدعو إلى التشجيع، وأن الحالة التي كانت سائدة قبل بضعة أشهر بدت مؤلمة على العديد من الجبهات.

وأود أيضا أن أشيد بحكومة هايتي وشعبها على إظهار الكفاءة والقدرة تجاه إجراء انتخابات حرة، مما يبرهن على احترامهما للقيم الديمقراطية. وانتخاب الرئيس مويس وتشكيل حكومته هما خطوتان هامتان وملموستان نحو توطيد الديمقراطية في هايتي. كما أننا نرحب بانتخاب ٣٠ في المائة من النساء في المجالس البلدية. ونأمل أن تواصل الأمم المتحدة توفير الدعم اللازم بغية إنجاز الأعمال بكفاءة.

لقد قلت مرارا وتكرارا هنا في مجلس الأمن إنه يجب أن نحمي بأي ثمن الإنجازات التي حققتها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وبما أننا عمدنا الآن إلى تجديد ولايتها للمرة الأخيرة، بينما نحن ماضون في إنشاء بعثة جديدة، فمن الضروري الحفاظ على التقدم الذي أحرز من أجل التغلب على بعض التحديات والعقبات التي لا تزال تمنع شعب هايتي من تحقيق كامل إمكاناته. ولا بد لوجود الأمم المتحدة مستقبلا في هايتي أن يرمي إلى كفالة الانتقال المسؤول الذي من شأنه أن يحول دون ظهور ثغرات أمنية أو مؤسسية. أمّا المسؤولية المركزية عن الانتقال فهي تقع على عاتق الحكومة وقادتها.

إن التقدم الذي أحرزته قوة الشرطة الوطنية الهايتية، والذي حددته الممثلة الخاصة، ولا سيما بشأن أدائها والواجبات التي يجب أن تقوم بها في هذه المرحلة الجديدة لكفالة استمرارية الديمقراطية، سيظل يحظى بدعم بلدي عن طريق وجود ضباط وأفراد شرطة تابعين لنا في البلد، وتدريب شرطة هايتية من الإناث في كولومبيا. ونسبة الشرطيات حتى الآن بالكاد تصل إلى ٩ في المائة من عديد القوة، ولكننا سنواصل تدريبهن. ونحن نأمل من الخطة الاستراتيجية للقوة للأعوام ٢٠١٧-٢٠٢١ أن تتضمن أيضا عنصرا رئيسيا يتعلق بنوع الجنس، ومنع أعمال العنف الجنسي ومواجهته.

كما ذكرت الممثلة الخاصة، أونوري، من المُلِح إحراز تقدم بشأن إصلاح نظام العدالة بغية خفض الاحتجاز غير القانوني والمطول دون محاكمة، لتخفيف الاكتظاظ في السجون وتحسين احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، وهي مهمة جارية حاليا ولا تزال بحاجة إلى عمل. في هذا الصدد أثبتت الدولة الهايتية أنها قادرة على الامتثال من خلال قبولها ١٧٥ توصية من التوصيات الـ ٢١٣ الواردة في تقريرها المقدم إلى الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان.

إن شعوبنا الشقيقة وحكومة هايتي تواجه تحديات كثيرة، ولكن هناك أدوات متاحة يمكن أن تساعد في بناء بلد مسالم ومستقر بالاقتران مع التنمية المستدامة. وهذا سيتطلب التنسيق الوثيق جدا بين الفريق القُطري والبعثة، ولاحقا مع البعثة السياسية الخاصة، غير أن حكومة هايتي بوسعها أن تعوّل على دعمنا في هذا الجهد.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن تعازينا لشعبي وحكومتي مصر والصومال على الهجمات الغادرة التي ارتكبت مؤخرا في بلديهما. ونشكر الولايات المتحدة على تنظيم مناقشة اليوم، وأيضا السيدة ساندرا أونوري على إحاطتها الإعلامية الشاملة عن آخر تقرير للأمين العام (S/2017/223) عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، بما في ذلك توصياته بشأن عملية حفظ السلام الجديدة التي ستخلف البعثة اعتبارا من ١٥ تشرين الأول/أكتوبر.

يؤيد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل بيرو بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

لقد شاركت الأرجنتين منذ ١٩٩٤في جميع الجهود التي قامت بها الأمم المتحدة لمساعدة هايتي على تحقيق الاستقرار ورسم مسارها للتنمية. وفي ذلك الصدد، لا يسعنا إلا أن نشعر بالسرور إزاء الخاتمة الناجحة المقبلة لمهمة البعثة والانتقال إلى مرحلة جديدة، مرحلة نأمل أن نرى فيها السلام الوطيد يسود ربوع هايتي إلى الأبد. ونثني على شعب هايتي لقيامه بعملية انتخابية سلمية واستعادة النظام الدستوري، ونهنئ الرئيس الجديد، السيد جوفينيل موييز، على انتخابه في شباط/فبراير، وأتمنى له كل النجاح في منصبه الجديد. ونرحب أيضا بالحكومة الجديدة برئاسة رئيس الوزراء جاك غاي لافونتان ونشجع جهوده الرامية إلى التصدي للتحديات الصعبة المستمرة في بلده. وفي ذلك الصدد، يسعدنا أن تقرير الأمين العام والقرار الذي صاغته مجموعة أصدقاء هايتي يتوقعان من ولاية البعثة المقرر إنشاؤها في تشرين الأول/أكتوبر التركيز على مساعدة الدولة الهايتية في تعزيز مؤسسات سيادة القانون، وتطوير الشرطة الوطنية الهايتية وحماية حقوق الإنسان. إن إدراج تلك المهام في ولايات بعثات حفظ السلام أمر ما انفك بلدي يدعو إليه. ونحن على ثقة بأن البعثة سوف تسهم أيضا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد من خلال مواصلة تنفيذ برامج للحد من العنف المجتمعي، من قبيل المشاريع السريعة الأثر والأنشطة الأخرى التي يمكن أن تساعد على إحلال السلام الحقيقي والدائم، بما في ذلك من خلال الجهود السياسية لدعم تنفيذ النهج الجديد للمنظمة نحو الكوليرا.

بعد ١٣ عاما على وجود المستشفى العسكري التابع لنا في هايتي، ورحيل الكتيبة والوحدة الجوية التابعتين لنا، سيغادر ذلك المستشفى هايتي في تشرين الأول/أكتوبر. بعد ذلك، نخطط لمواصلة المشاركة في الإبقاء على ١٥ ضابطا من أفراد الشرطة الأرجنتينية المدنية الموجودين حاليا هناك، مع إمكانية إضافة عدد آخر إليهم إن أمكننا ذلك، وإن اقتضى الأمر ذلك بموجب ولاية بعثة جديدة. فيما يتعلق بالعملية الانتقالية الوشيكة، كما ذكرنا في جلسة مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات في البعثة (انظر S/PV.7914)، كنا نحبذ مزيدا من التخفيض التدريجي في عنصر الشرطة في البعثة، حيث سيبدأ تقليص الشرطة والعناصر المدنية عندما تنسحب القوات العسكرية أو بعد مرور فترة زمنية معينة على ذلك، كي لا يتسبب ذلك التقليص فجأة في إضعاف تواجد المنظمة هناك في الوقت الذي تصبح فيه الشرطة والأنشطة المدنية أكثر أهمية في توطيد السلام وتحقيق السلام المستدام. ومع ذلك، نود أن نؤكد مجددا ثقتنا في قرار الأمانة العامة وإرادة الحكومة الهايتية والشعب الهايتي، ونأمل من المرحلة الانتقالية وعملية البدء ببعثة جديدة المضي بسلاسة مع توفر الموارد البشرية والمادية الكافية، وسوف يكون ذلك إيذانا ببدء حقبة من السلام والتنمية في هايتي.

أود أن أخص بالشكر السيدة أونوري على نجاح عملها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيدة أدامسون (الاتحاد الأوروبي) (تكلمت بالإنكليزية): أود أولا أن أعرب عن تعازينا لزملائي ممثلي مصر والسويد والصومال على الهجمات الأخيرة التي وقعت في بلدانهم.

(تكلمت بالفرنسية)

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد: تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المرشح المحتمل، البوسنة والهرسك؛ فضلا عن جمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

أشكر الأمين العام على تقريره (S/2016/223) وأشكر الممثلة الخاصة على إحاطتها الإعلامية. وأشكر أيضا الممثل الدائم لهايتي على بيانه. يسر الاتحاد الأوروبي أن الفترة الطويلة من عدم الاستقرار المؤسسي في العملية الانتخابية في هايتي قد زالت مؤخرا. أما إتمام العملية الانتخابية بطريقة شفافة وموثوقة فقد أسفر عن انتخاب رئيس بأغلبية كبيرة وبرلمان جديد. وجرى تشكيل حكومة جديدة، ويحظى برنامجها بدعم البرلمان الجديد. ونهنئ أبناء شعب هايتي والأطراف السياسية المؤثرة في هايتي. على الرغم من الصعوبات الهائلة والضعف في نظامهم، فقد أفلحوا في استعادة النظام الدستوري للبلاد ارتكازا على إرادة الناخبين، حيث كانت هايتي بأمس الحاجة إلى التصدي للعديد من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

كما كان الحال خلال السنوات القليلة الماضية، ستظل هامة جدا الجهود التي يبذلها الجميع من أجل ضمان الاستقرار والأمن في عملية توطيد دعائم الديمقراطية. إن إجراء إصلاح شامل للنظام الانتخابي المتفق عليها بتوافق الآراء، سيكون عاملا أساسيا في تفادي حدوث أزمات جديدة واستعادة ثقة الناس. في ذلك السياق، بينما نأسف لعدم تجديد ولاية خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان، نشدد على أهمية أن تكفل الحكومة قيام هياكل وآليات جديدة لحماية حقوق الإنسان وتعمل على زيادة تطوير عمل الخبير. وسيظل الاتحاد الأوروبي شريكا مخلصا لجمهورية هايتي وملتزما بدعمها في هذه المرحلة الحساسة، بالتشاور مع الشركاء الآخرين.

من الجدير بالذكر أن الاتحاد الأوروبي أحد المانحين الرئيسيين لهايتي في حالات الطوارئ وأيضا من أجل التنمية في أعقاب الآثار المدمرة الأخيرة لإعصار ماثيو التي تشهد على ذلك. إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية بدأت سلسلة من الأعمال القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل التي تتراوح من تقديم العون الفوري إلى المساعدة من أجل التعمير والوقاية والتي تبلغ قيمتها عشرات الملايين من اليورو.

ونحيط علما باقتراح الأمين العام بإغلاق بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والاستعاضة عنها بوجود مخفض للأمم المتحدة يركز على توطيد سيادة القانون وخدمات الشرطة، مع الإبقاء على الهدف الرئيسي المتمثل في دعم الاستقرار السياسي والحكم الصالح، بما في ذلك رصد الانتخابات والإصلاح.

تؤدي بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، دورا أساسيا في توفير الاستقرار السياسي والأمن في هايتي، بما في ذلك كفالة هذا الأخير خلال الأوقات الصعبة بوجه خاص، مثل إجراء الانتخابات الأخيرة. ولذلك، يجب أن ننظر في اتخاذ أي قرار بحذر ومسؤولية متناسبين، في إطار الحوار الدائم مع السلطات الهايتية.

وعلاوة على ذلك، يعتقد الاتحاد الأوروبي ضرورة متابعة الحالة الأمنية في هايتي عن كثب، مثلما يتضح من الهجوم على الرئيس السابق أريستيد، الذي كان يمكن أن تترتب عليه

عواقب وخيمة على النظام العام والاستقرار في البلد. ولذلك، نعتقد أنه من الضروري مواصلة العمل لتعزيز الشرطة الهايتية.

وعندما يحين الوقت خلال الفترة الانتقالية، سيكون من الضروري ضمان استمرارية جيدة الإعداد. إن أمن المواطنين ورفاههم، وكذلك استقرار البلد، على المحك. وفي هذا الصدد، نرحب بالتركيز على المسائل المتعلقة بسيادة القانون وحقوق الإنسان في تقرير الأمين العام (S/2017/223)، ونشجع المزيد من التوضيحات بشأن الخطوات التي يجب اتخاذها والمسؤوليات المقبلة.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أعرب عن تقدير الاتحاد الأوروبي للإسهام الأساسي الذي قدمته بعثة الأمم المتحدة في مجال الأمن، وبناء الديمقراطية وسيادة القانون، في هايتي. ومن الضروري الآن، توضيح تسلسل الأحداث الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى جعل الدولة الهايتية مسؤولة مسؤولية كاملة عن أمن مواطنيها وحمايتهم، بشكل محدد والتخطيط له وتنفيذه بشكل كامل، بالتشاور الوثيق مع السلطات الهايتية الجديدة.

وسيدعم الاتحاد الأوروبي مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، السلطات الهايتية حتى تتمكن من تعزيز التزامها وجهودها لضمان مستقبل أفضل، وإحلال السلام والديمقراطية والرفاه لجميع الشعب الهايتي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد كاستانييدا سولاريس (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أولا، إسمحوا لي أن أعرب عن خالص تعازينا لوفدي مصر والسويد على الهجمات المدانة التي تعرض لها البلدان مؤخرا.

ويشكركم، وفد بلدي سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه الجلسة، وفي نفس الوقت، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ساندرا أونوري، على حضورها.

إننا نؤيد البيان الذي سيدلي به وفد بيرو بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي.

وتثني غواتيمالا على الجهود التي يبذلها البلد الشقيق هايتي، الذي أسهم في تحقيق استقراره وتعزيز ديمقراطيته بعد اختتام العملية الانتخابية السلمية في ٧ شباط/فبراير. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتهنئة الرئيس جوفينيل مويس على انتخابه.

وترحب غواتيمالا بالقيادة والالتزام اللذين أبدتهما السلطات الوطنية في تمويل وتنظيم وتوفير الأمن لإجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع، رغم الظروف السلبية الناجمة عن الأثر الإنساني لإعصار ماثيو. ويشكل نجاح الانتخابات ونقل السلطة، مثالين على النضج السياسي للسلطات الهايتية.

ونشيد بالجهود التي تبذلها هايتي لتعزيز قطاع العدالة وحقوق الإنسان. ونشجع السلطات على مواصلة العمل على ضمان أن تعمل تلك المؤسسات، ولا سيما المحكمة العليا بكامل طاقتها، من أجل تعزيز سيادة القانون ومكانتها المؤسسية.

ونعتقد أنه عندما ينظر مجلس الأمن في السياق الوطني الهايتي، يجب أن يفعل ذلك بطريقة شاملة، ولا سيما من خلال مراعاة الحالة الإنسانية التي تفاقمت بعد آثار إعصار ماثيو في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، الذي لا تزال آثاره تؤثر على السكان بسبب محدودية إمكانية الوصول إلى مياه الشرب والكشف عن حالات الإصابة بالكوليرا المفترضة. وفي هذا السياق، نشيد بالجهود المنسقة التي تقودها حكومة هايتي، بدعم من الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والفريق القطري والشركاء في المجال الإنساني، لمعالجة مختلف الاحتياجات الناشئة عن آثار إعصار ماثيو.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه يجدر التأكيد على أن دور الأمم المتحدة ووجودها في هايتي يجب أن يكون هدفهما

الرئيسي ضمان انتقال مسؤول، استنادا إلى إنجازات البعثة خلال السنوات العديدة الماضية، وإتاحة استمرار الدعم للاحتياجات ذات الأولوية بالنسبة للبلد. وتحقيقا لهذه الغاية، سيكون من الضروري ضمان ألا يعزز سحب أفراد البعثة النظاميين، تصور الفراغ الأمني، وأن تركز البعثة الخلف، على سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعزيز الشرطة. ونعتقد اعتقادا راسخا بضرورة أن يجري أي انتقال، بطريقة واقعية وتدريجية مسؤولة وفقا لأولويات واحتياجات البلد بغية تحقيق السلام المستدام في هايتي.

وفي الختام، تؤيد غواتيمالا توصيات الأمين العام، وتشيد بقيادة السيدة ساندرا أونوري، وعمل موظفي البعثة من المدنيين والعسكريين. وشكلت درجة الالتزام الذي أبدته خلال السنوات الـ ١٢ الماضية، للوفاء بولاية البعثة، جهدا منسقا من جانب المجتمع الدولي أدى إلى تحقيق نتائج. وقد شاركت غواتيمالا في الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وأسهمت في بعثة الأمم المتحدة منذ ٢٠٠٤. لقد ظل التزامنا تجاه ذلك البلد الشقيق ثابتا ومتسقا، ولدينا رغبة صادقة في رؤية تحقيق هايتي الاستقرار والتنمية، ونؤكد دعمنا لها في المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد بلانشار (كندا) (تكلم بالإنكليزية): إسمحوا لي أن أضم صوت كندا إلى صوت الآخرين، في الإعراب عن تعازينا لمصر والسويد.

واسمحوا لي أن أبدأ بتسليط الضوء على المهمة الهائلة التي أنجزتها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، منذ عام ٢٠٠٤ فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار والأمن في هايتي. وفي هذا الصدد، أود أن أثني على موظفي البعثة لما أبدوه من التزام وتفان طوال السنوات الـ ١٣ الماضية، بما في ذلك أثناء الأحداث المروعة التي وقعت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على بيانها اليوم وعلى جهودها التي لا تكل من أجل تنمية هايتي.

(تكلم بالفرنسية)

إن بلدي مرتاح بشكل خاص لاستعادة النظام الدستوري في هايتي. ويجب أن يمهد اختتام الدورة الانتخابية الأخيرة الآن الطريق للانتعاش الاجتماعي والاقتصادي الدائم الذي يفيد الجميع ويسهل الانتقال إلى بعثة خلف تابعة للأمم المتحدة، باسم جديد وفقا للتوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره (S/2017/223).

وستكون عملية السلام تلك أكثر تماسكا وتركيزا، وتؤدي دورا رئيسيا، ولا سيما من خلال الاستمرار في تعزيز قدرات الشرطة الوطنية الهايتية والتعزيز الضروري لسيادة القانون. ومن الضروري أن تتجذر الديمقراطية، فضلا عن السلام والأمن الدوليين كأساس ومكون ضروري، لتحقيق المزيد من الرفاهية لسكان هايتي، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال والفئات الأضعف.

وبفضل الجهود التي بذلها الشعب الهايتي، بوسعنا الآن رؤية الضوء في نهاية النفق، والمرور إلى المرحلة الرئيسية المقبلة، المتمثلة في تحقيق النمو الاقتصادي لهايتي. ولكن لن تكون هناك تنمية اقتصادية بدون نمو يدعمه الاستثمار الخاص في هايتي. ولذلك، من الملح تعزيز سيادة القانون وحفظ السلم والأمن، من أجل تهيئة بيئة مواتية للاستثمار والتنمية. ولا يمكن إلا لهذا النوع من التنمية الاقتصادية، ضمان تحسن حقيقي في نوعية حياة شعب هايتي.

وعلى الرغم من أنه لا يمكن إنكار التقدم المحرز حتى الآن، فإنه لا يزال هشا وغير مكتمل. ولهذا، يجب الحفاظ

عليه وترسيخه، من خلال الانتقال الفعال والمسؤول، عن طريق المراعاة الواجبة للحالة على أرض الواقع، ولا سيما قدرة الشرطة الهايتية على تولي كامل الولاية بمفردها. وستكون الشهور القادمة، حاسمة فيما يتعلق بالإعداد، وبالتالي نجاح هذه العملية الانتقالية.

ونحن نفتح صفحة جديدة، ونظرا لبلوغ هايتي والمجتمع الدولي، منعطفا حاسما لمستقبل البلد، ستقف كندا إلى جانب الشعب الهايتي باسم قيمنا المشتركة، وأواصر الصداقة والتضامن القوية التي توحدنا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أولا وقبل كل شيء، أؤكد مجددا لحكومة وشعب مصر تضامن حكومتي معهما وأسفها للهجوم الإجرامي الذي تعرضت له في عطلة نهاية الأسبوع الماضي.

ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ساندرا أونوري، على إحاطتها الإعلامية ونرحب هنا اليوم بحضور الممثل الدائم لهايتي، السفير دينيس ريجيس.

تؤيد شيلي البيان الذي أدلى به ممثل بيرو بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي.

إن مناقشة اليوم تاريخية لأننا، حسب ما وافق مجلس الأمن، سنبدأ عملية سحب بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وإنشاء عملية سلام خلف. وبهذا نختتم دورة بدأت في عام ٢٠٠٤ عندما هب المجتمع الدولي لمساعدة إخواننا وأخواتنا في هايتي بإنشاء بعثة متعددة الأبعاد ذات ولاية واسعة النطاق كانت فيها الصلة بين الأمن والتنمية كوسيلة لتحقيق السلام المستدام – بالنسبة لشيلي وبلدان أخرى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – أمر أساسي. إن مشاريع الأثر السريع وبرامج الحد من العنف المجتمعي التي نفذتها وحدات البعثة هي أكثر تجلياتها الملموسة.

وهناك مجالات فيها إنجازات كبيرة، مثل تحقيق الاستقرار والأمن ومجالات أخرى لا تزال فيها المهام معلقة، مثل تعزيز سيادة القانون والوصول إلى العدالة وحقوق الإنسان. وبالمثل، فقد اضطلعت البعثة بدور رئيسي في التصدي للتحديات الإنسانية الناجمة عن زلزال ٢٠١٠ الكارثي وإعادة التعمير اللاحقة، فضلا عن الآثار المدمرة للإعصار ماثيو وغيره من الكوارث الطبيعية التي ظلت تضرب هايتي بصورة منتظمة في الماضي.

ويوفر اختتام العملية الانتخابية الأخيرة واستعادة النظام الدستوري وتشكيل الحكومة الجديدة وعودة السلطة التشريعية إلى أداء وظائفها وانتخاب السلطات المحلية وغيرها من المعالم الرئيسية فرصة لا يمكننا أن نفوتها في جهودنا الرامية إلى تعزيز مبدأ الملكية الوطنية وإيجاد التآزر اللازم مع المجتمع الدولي.

وستظل الأمم المتحدة ضرورية في دعم هايتي، وبالتالي، فإن عملية السلام التي ستخلف بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ستضطلع بدور رئيسي، بالاشتراك مع الفريق القطري. ولذلك، فإننا نشاطر الأمين العام تقييمه بأن الانتقال المسؤول لوجود الأمم المتحدة المستند إلى إنجازات ال ١٣ سنة الماضية، أمر مطلوب. بهذه الطريقة وحدها يمكننا الحفاظ على ما اكتسبناه على طريق الاستقرار والتنمية. ونكرر تأكيد أهمية المراعاة الدائمة للظروف على الأرض، وخاصة تفادي الثغرات الأمنية. إن التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة أمر مهم جدا.

ولا تزال التحديات التي تواجه إحراز تقدم في التنمية المستدامة قائمة. غير أن التحدي الإنساني الرئيسي هو ضرورة التصدي لوباء الكوليرا. وتؤيد شيلي النهج الجديد للأمم المتحدة في هذا الصدد تأييدا كاملا، وقد قدمت مؤخرا تبرعا للصندوق الاستئماني المنشأ لمكافحة المرض. بيد أن التمويل

لا يزال منخفضا جدا، ولذلك فإننا ندعو المجتمع الدولي للمساهمة.

وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا لحجم الجهود اللازمة، فإننا نجد أنه من الصعب الاعتقاد بأن بعثة الأمم المتحدة الجديدة في هايتي لن تكون مرتبطة بالمهام التي يجب الوفاء بها. ونعيد تأكيد دعمنا لعمل كبير المستشارين بشأن آثار الكوليرا في هايتي.

وستواصل شيلي تعزيز دعم الأمم المتحدة للحكومة الجديدة والشعب الهايتي وتعزيز وضع سياسات عامة ترمي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، وتوطيد سيادة القانون والمشاركة السياسية لمواطني البلد. بعد ١٣ سنة وبعد سحب قواتنا، سنواصل دعم هايتي. في الواقع، فإن مساعدتنا خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨ تمثل حوالي نصف ما خصصته شيلي للمنطقة بأسرها.

إن هذا هو الوقت الملائم للإشادة بجميع الرجال والنساء من مختلف الجنسيات الذين خدموا في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ولا سيما أولئك الذين ضحوا بحياتهم من أجل السلام.

وفي الختام، أؤكد من جديد التزام بلدي بهايتي وشعبها، وأؤكد مجددا أهمية مواصلة دعم هذا البلد الشقيق، الذي يملك السيادة على تنمية نفسه. وكما أشارت الرئيسة باتشيليت في آخر زيارة قامت بها إلى ذلك البلد قبل شهر: ”إننا متأكدون من أن الطريق الذي بدأت هايتي السير عليه بدعم المجتمع الدولي سيؤتي ثماره عاجلا لا آجلا.“

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد غوميث كاماتشو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، السيدة الرئيسة، على دعوتكم لنا للمشاركة في هذه الجلسة.

إننا نرحب بسير هايتي على طريق التطبيع المؤسسي بإجراء الانتخابات وتنصيب رئيس جديد واستعادة النظام الدستوري. ونحن نقدر دعم بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والمجتمع الدولي في تلك العملية. إن وصول الحكومة الجديدة في هايتي يتيح لنا الفرصة للعمل مع الشركاء الجدد، الذين هم المسؤولون الأساسيون عن مصير بلدهم والذين يمكنهم، بدعم من المجتمع الدولي والأمم المتحدة، أن يركزوا جهودهم على التحديات الإنمائية التي تواجهها هايتي.

إنني ممتن بوجه خاص للأمين العام على تقريره عن البعثة (S/2017/223)، ونحيط علما على النحو الواجب بتوصياته بشأن الخفض التدريجي للبعثة قبل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ وإنشاء بعثة خلف. فالبعثة الجديدة، التي تركز على تعزيز المؤسسات الهايتية، ولا سيما الشرطة الوطنية الهايتية، موضع ترحيب خاص. بيد أن البعثة تحتاج إلى ولاية وإلى أن تزود بقدرات لتقييم حالة حقوق الإنسان على الأرض. ويجب أن ينفذ انتقال البعثة بطريقة مسؤولة وتدريجية وحكيمة بغية تفادي حدوث فراغ أمني. فهذه المرحلة الجديدة مؤاتية لإظهار قدرة الأمم المتحدة ودولها الأعضاء على التعامل مع العمليات الانتقالية وتقييم التقدم المحرز وتكييف عمليات حفظ السلام مع السياقات السياسية والأمنية.

ويجب أن نضمن أسس السلام المستدام والدائم في هايتي. ويجب ألا يعني خفض البعثة أن منظومة الأمم المتحدة لا تدعم ذلك البلد. على العكس من ذلك، فإن هايتي يجب أن تفي بأهداف التنمية المستدامة شأنها في ذلك شأن سائر الدول. ويجب أن تنظم الأمم المتحدة جهودها، بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، بغية التوصل إلى حلول ملموسة وطويلة الأجل لتحقيق تلك الأهداف.

وتحقيقا لتلك الغاية، من المهم جدا أن يكون هناك، أولا، أقصى قدر من التنسيق فيما بين جميع عناصر منظومة الأمم

المتحدة الموجودة في الميدان. وسيتعين على المنسق المقيم المقبل ضمان أن تكون جميع الإجراءات متسقة مع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ثانيا، يجب تحسين الحالة الصحية في هايتي، مع إيلاء اهتمام خاص للتنسيق، تحت قيادة منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، وتوفير الخدمات الصحية الفعالة وبذل الجهود لمعالجة آثار وباء الكوليرا في البلد، التي يجب أن ندعم من أجلها النهج الجديد للأمين العام. ثالثا، يجب بذل جهود لبناء الهياكل الأساسية في مجال المياه والصرف الصحي والطرق ووسائل النقل والقطاعات التعليمية. رابعا، يجب دعم هايتي في سعيها إلى اتخاذ خطوات لإعادة إدماج العائدين بصورة إيجابية.

وقبل أن أختتم بياني، أكرر التزام المكسيك بتحقيق السلام المستدام في هايتي وبتنمية البلد، فضلا عن التزامها بأعمال الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يشارك فيه بلدي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): في البداية، تودّ جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تعرب عن خالص التعازي لوفدي مصر والصومال ولحكومتيهما وشعبيهما بشأن الهجمات الإرهابية المروعة التي ارتكبت في بلديهما. إننا ندين بشدة هذه الأعمال الإجرامية ونكرر رفضنا المطلق لهذه الإجراءات من جانب الجماعات الإرهابية. كما ندعو المجتمع الدولي إلى العمل معاً لوضع حد نهائي لهذه الآفة.

ونود أن نعرب عن تهانينا لوفد الولايات المتحدة على ترؤس أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر. ونرحب أيضاً بحضور الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، السيدة ساندرا أونوريه، التي استرشدت في عملها على رأس البعثة بالتزامها الثابت وتفانيها لإحلال الاستقرار والتنمية للشعب الهايتي. ونرحب أيضاً بحضور الممثل الدائم الجديد لهايتي.

تؤكد جمهورية فنزويلا البوليفارية مجدداً التزامها بالسلام والديمقراطية في هايتي، وتهنئ حكومة وشعب هذا البلد الشقيق على النجاح في إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية والمحلية. ونهنئ في هذا الصدد رئيس جمهورية هايتي، جوفنيل مويس، على انتخابه.

إن عملية بناء السلام في هايتي قد استفادت من الدعم الثابت من جانب المجتمع الدولي، ومن المساعي الحميدة للأمم المتحدة وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد اتخذت هذه المحافل تدابير دبلوماسية ولوجستية خلال السنوات القليلة الماضية بغية تحقيق الاستقرار والرفاه للشعب الهايتي دعما لهذا البلد الشقيق في التزام صارم بمبادئ السيادة والاستقلال وتقرير المصير.

لكن وبالرغم من هذه التطورات المشجعة، لا تزال هناك تحديات كبيرة على الجبهات الاقتصادية والاجتماعية والهيكلية في هايتي. وهناك تأثيرات لتاريخ حافل بالاضطرابات السياسية والتدخلات التي أسفرت عن ضعف مؤسسي وانتقاص العدالة الاجتماعية في هذا البلد الكاريبي الشقيق الذي كان أول بلد ينال استقلاله في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

وعليه، يجب علينا – في هذه المرحلة الجديدة من الحياة المؤسسية في هايتي – أن نواصل تقديم الدعم إلى سلطاتها لتمكينها من تحقيق الأهداف المتفق عليها في إطار أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن ضمان عدم تخلُّف أحد عن الركب. وبالتالي، فإننا نهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل التعاون مع الشعب الهايتي دون شروط أو ممارسة أي ضغط سياسي عليه، مع إيلاء الاهتمام الأكبر للتنمية الاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر والحد من عدم المساواة،

علاوة على التركيز على التصدي لآثار الكوارث الطبيعية التي عانت منها هايتي.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية تضررت هايتي كثيرا من الكوارث الطبيعية على نطاق واسع والتي خلّفت آثارا مدمرة على شعب البلد وبناه الاقتصادية والمؤسسية. وتسبب زلزال وإعصار ماثيو اللذان حدثا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ في زيادة تدهور الحالة العامة في البلد، ولا سيما على الصعيد الإنساني. وبالإضافة إلى ذلك واجهت هايتي عواقب تفشي وباء الكوليرا على نطاق واسع منذ عام ٢٠١٠. ويقتضي هذا السياق المأساوي التزاما مستمرا من جانب المجتمع الدولي بتعزيز آليات التعاون الرامية إلى مساعدة الشعب الهايتي.

ويجب علينا أيضا استحداث استجابة قوية وفي الوقت المناسب لمساعدة السلطات الهايتية على تعزيز خطة القضاء على الكوليرا بحلول عا ٢٠٢٢ بغية المساعدة في الانتقال من التدخلات الإنسانية العاجلة إلى البرامج الموجهة نحو التنمية في هايتي. ومن الضروري أيضا أن يترجم التركيز الجديد للأمم المتحدة في مكافحة انتشار الكوليرا في إطار البرنامج الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ١٦١/٧١ إلى إجراءات ملموسة. ونأمل ألا تؤثر تخفيضات الميزانية سلبا على هذه البرامج الإنسانية.

ومع ذلك، فإننا نمر بوقت حرج يجب علينا فيه التفكير في فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في سياق انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة المتوقع في منتصف تشرين الأول/أكتوبر هذا العام. وتدرك فنزويلا أن البعثة قد ساعدت حتى الآن في تحقيق الاستقرار وبلوغ أهداف بالغة الأهمية في هايتي، غير أنه يجب أن يقر مجلس الأمن أيضا بأنه قد ارتكب أخطاء هناك. وبالتالي، يجب علينا التساؤل عن جدوى هذه الأولوية المعطاة لرؤية قوامها الأمن وحده مع تهميش عملية تعزيز القدرات المؤسسية للدولة الهايتية.

ونرحب في هذا السياق بتوصيات الأمين العام الواردة في تقريره (S/2017/233) واستنتاجات بعثة التقييم الاستراتيجي التي أدت مهامها بعد إجراء الانتخابات. ونرى أن من المناسب توخي الحذر المعرب عنه في التوصية الداعية إلى انسحاب تدريجي منظم للوحدات العسكرية في هايتي، ما دام ذلك سيساعد على الوفاء بولاية دعم جهود السلطات الهايتية ضمانا لاستقرار البلد وعملية تعزيز مؤسساته الديمقراطية.

ويجب أن يكون إنهاء البعثة بمثابة بداية مرحلة جديدة من الاستقرار السياسي في هايتي وإنهاء التدخلات العسكرية التي تركز على بسط الأمن في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويجب على بعثة الأمم المتحدة المعنية بدعم العدالة في هايتي أن تركز على مساعدة السلطات في ترسيخ سيادة القانون وتحقيق التنمية الاجتماعية.

وتلتزم فنزويلا تماما، بوصفها ثاني أكثر البلدان نشاطا فيما يتعلق بالتعاون الثنائي مع هايتي لأجل تحقيق التنمية والاستقرار السياسي والاجتماعي في هايتي بوصفها دولة حرة وذات سيادة. وما فتئت حكومة الرئيس نيكولاس مادورو موروس البوليفارية تواصل العمل استلهاما لتراث القائد هوغو تشافيز فرياس عبر تقديم المساعدة المستمرة إلى شعب هايتي على أساس مبادئ التضامن والتكامل والمعاملة بالمثل. وسنواصل العمل – في إطار اتفاق النفط الكاريبي للتعاون في مجال الطاقة، وفي إطار التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية – على دعم مختلف المبادرات والمشاريع التي أعطتها حكومة هايتي أولوية تستهدف مجالات التنمية الاجتماعية والمساعدة الإنسانية وبناء الهياكل الأساسية والتأهيل والصيانة، فضلا عن التعليم.

وأخيرا، أود أن أشير إلى أن شعب هايتي، وطن سيمون بوليفار بيتيون الذي استلهم منه ذلك القائد التاريخي فكرة تحرير قارتنا أمريكا، مفعم بمشاعر الاعتزاز والبسالة، وأنه كافح بلا كلل لأجل الحرية وتقرير المصير ونيل الاستقلال.

وإن كل ما تتطلع إليه هايتي وترجوه من المجتمع الدولي هو التعاون بروح من التضامن الخالي من الشروط أو الابتزاز السياسي – وهو وحده التعاون الذي من شأنه أن يمكن هايتي من المضي قدما وتقرير مصيرها بصورة مستقلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): نود أن نعرب باسم بلدي بيرو الذي عانى من الإرهاب عن تضامننا مع البلدان التي وقعت ضحية للهجمات الإرهابية.

(تكلم بالإنكليزية)

ويشرفني أن أتكلم الآن باسم مجموعة أصدقاء هايتي، التي تضم الأرجنتين، أوروغواي، البرازيل، شيلي، غواتيمالا،فرنسا، كندا، كولومبيا، الولايات المتحدة الأمريكية، وبلدي بيرو.

وأود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة لمناقشة آخر تقرير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2017/223) وملاحظاته وتوصياته في أعقاب بعثة التقييم الاستراتيجي بغرض تحديد مستقبل وجود الأمم المتحدة ودورها في هايتي.

وترحب مجموعة الأصدقاء بحضور الممثلة الخاصة للأمين العام في هايتي، السيدة ساندرا أونوري، وتود أن تشكرها على إحاطتها الإعلامية الشاملة وعلى الدور الذي تضطلع به لدعم العملية السياسية في هايتي، فضلا عن التأهيل المهني للشرطة الوطنية والحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة في البلد.

وتشيد مجموعة الأصدقاء بالدور الهام الذي تؤديه البعثة في كفالة الاستقرار والأمن في هايتي، وتعرب عن عميق تقديرها وامتنانها لأفراد البعثة وجميع الدول الأعضاء المساهمة. وتحيي المجموعة كل من أصيبوا أو قتلوا أثناء أدائهم لواجبهم.

ويعدُّ تعزيز سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية وإرساء ثقافة سياسية مواتية لتحقيق الاستقرار الديمقراطي وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان عناصر رئيسية لازمة لتحقيق المزيد من الأمن والاستقرار والرخاء في هايتي.

وفي هذا الصدد، تشيد مجموعة الأصدقاء بالمعلم الهام الذي نحو الاستقرار الذي تحقق بإكمال العملية الانتخابية السلمية والعودة إلى النظام الدستوري في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٧. وتحيي السلطات الهايتية، ولا سيما المجلس الانتخابي المؤقت في هايتي والشرطة الوطنية الهايتية، على جهودهما من أجل كفالة إجراء الانتخابات بطريقة تتسم بالمصداقية والشمول وعقدها في بيئة سلمية إلى حد كبير.

كما تهنئ مجموعة الأصدقاء الرئيس الجديد لجمهورية هايتي، السيد جوفنيل مويس، وترحب بالحكومة الجديدة بقيادة رئيس الوزراء جاك غاي لافونتان، وتعرب عن تمنياتها بالنجاح في هذه المرحلة الجديدة.

وتؤكد مجموعة الأصدقاء على أهمية الملكية الوطنية والشمول والدور الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني في تعزيز العمليات الوطنية لبناء السلام، وتكرر تأكيد أهمية التزام حكومة هايتي بتعزيز سيادة القانون وتحقيق المزيد من التقدم في قطاعي العدالة والأمن.

وترحب مجموعة الأصدقاء بالاستمرار في التعزيز والتأهيل المهني والإصلاح للشرطة الوطنية الهايتية، بينما تشير إلى الحاجة إلى استمرار الدعم الدولي للشرطة الهايتية، وتؤكد أهمية الخطة الاستراتيجية للشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧ –٢٠٢١، التي وضعت على أساس القدرات المشتركة للشرطة الهايتية والأمم المتحدة وتحتاج إلى تقييم.

وتؤكد المجموعة أنه لا يمكن أن يكون هناك استقرار حقيقي أو تنمية مستدامة في هايتي من دون تعزيز المؤسسات الديمقراطية ووجود عمليات ديمقراطية ذات مصداقية. وفي هذا السياق، تؤكد المجموعة أهمية إعلاء شأن سيادة القانون عن طريق تعزيز المؤسسات الهايتية، وتؤكد مجدداً كذلك مسؤولية

البعثة عن دعم الدولة الهايتية عن طريق تشجيع تحسين هياكل الحوكمة والشفافية واستقلال السلطة القضائية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وفقاً للولاية المنوطة بها.

وفي هذا الصدد، تشجع مجموعة الأصدقاء حكومة هايتي على إحراز تقدم في مجال العدالة وحقوق الإنسان. وتدرك المجموعة أن تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان واحترام حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة والطفل، واحترام الإجراءات القانونية الواجبة ومكافحة الإجرام، والعنف الجنسي والجنساني، ووضع حد للإفلات من العقاب والاحتجاز المطول قبل المحاكمة، وكفالة المساءلة أمور جوهرية لكفالة سيادة القانون والأمن في هايتي، بما في ذلك الوصول إلى العدالة. وتعيد مجموعة الأصدقاء تأكيد تضامنها مع شعب وحكومة هايتي والتزامها حيالهما في سعيهما إلى تحقيق الاستقرار والتعمير والإنعاش والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وترسيخ الديمقراطية.

وترحب مجموعة الأصدقاء بقرار الجمعية العامة ١٦١/٧١، المعنون ''النهج الجديد للأمم المتحدة تجاه الكوليرا في هايتي''، والذي يهدف إلى تجديد جهود المنظمة الرامية إلى القضاء على انتقال الكوليرا ومعالجة معاناة ضحاياها. وتنوه مجموعة الأصدقاء بأن تنفيذ هذا النهج الجديد سوف يقع تحت مسؤولية فريق الأمم المتحدة القطري بتنسيق من نائب ممثل الأمين العام، ومنسق للشؤون الإنسانية أو منسق مقيم. وتشير مجموعة الأصدقاء إلى أن هايتي، بينما أحرز فيها تقدم هام، لا تزال تواجه تحديات إنسانية كبيرة، لا سيما في أعقاب إعصار ماثيو.

وعلاوة على ذلك، تؤكد المجموعة على أن التقدم في مجال إعادة إعمار هايتي، وفي تنميتها الاجتماعية والاقتصادية – بما في ذلك من خلال المساعدة الإنمائية الدولية الفعالة والمنسقة والمناسبة، بالنظر إلى زيادة قدرة المؤسسات الهايتية على الاستفادة من هذه المساعدة – أمر حاسم لتحقيق استدامة السلام والاستقرار. وتؤكد مجموعة الأصدقاء من جديد ضرورة أن يقترن الأمن بالتنمية المستدامة في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وهي جهود تضطلع فيها حكومة هايتي بدور رائد، بمساعدة فريق الأمم المتحدة القطري.

وترحب المجموعة بتقرير الأمين العام (S/2017/223) المؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠١٧، الذي يتضمن ملاحظات وتوصيات بعثة التقييم الاستراتيجي على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ٢٣١٣ (٢٠١٦). كما ترحب بتوصية الأمين العام بأن يتم إنشاء بعثة جديدة للأمم المتحدة في هايتي عقب إنهاء البعثة بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، بغية مساعدة حكومة هايتي على تعزيز المكاسب عن طريق تعزيز المؤسسات الحكومية وتعزيز القدرات الوطنية من أجل سيادة القانون، وتطوير الشرطة وحقوق الإنسان.

وتقر مجموعة الأصدقاء بأهمية إسهام بعثة الأمم المتحدة وأن الوقت قد حان لبدء انتقال مسؤول إلى مرحلة جديدة من أنشطة الأمم المتحدة في البلد، والذي يتمحور حول تعزيز مؤسسات سيادة القانون في هايتي، وتحديد أولويات الدعم وبناء القدرات للشرطة الوطنية الهايتية، والمشاركة في الرصد والإبلاغ في مجال حقوق الإنسان، على النحو المبين في الفقرة ٦٢ من تقرير الأمين العام.

وتتطلع مجموعة الأصدقاء إلى انتقال تدريجي ومسؤول للمضي قدماً في بعثة جديدة لحفظ السلام.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.